ممول من طرف الاتحاد الأوروبي

THAMM

شتنبر 2021

المؤتمر الإقليمي الأول

آليات تكييف هجرة اليد العاملة مع أزمة كوفيد-19 في دول منطقة أوروبا وشمال إفريقيا: التوجهات الاستراتيجية والعملية والدروس المستخلصة وتبادل التجارب

5-7 يوليو 2021 - عبر الإنترنت

التقرير

أعد هذا التقرير بدعم من:

منظمة العمل الدولية

IOM وكالة الأمم المتحدة للهجرة

THAMM

من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا

أنجز هذا الإصدار بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. ويتحمل المؤلف وحده مسؤولية محتوياته التي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

نرحب بتعليقاتكم التي ينبغي أن توجه للمؤلف/المؤلفين

عنوان التقرير من اقتراح: منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة. المؤتمر الإقليمي الأول لبرنامج THAMM **(2021)**: آليات تكييف هجرة اليد العاملة مع أزمة كوفيد-19 في دول منطقة أوروبا وشمال إفريقيا: التوجهات الاستراتيجية والعملية والدروس المستخلصة وتبادل التجارب– التقرير

الفهرس

الملخص التنفيذي 4
السياق 6
إحصائيات المؤتمر 8
ملخص الجلسات 11
الرسائل والتوصيات الرئيسية للمؤتمر 29
الملحقات 31

الملخص التنفيذي

بتعاون وثيق مع الإتحاد الأوروبي، شاركت منظمة العمل الدولية (ILO) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) في تنظيم مؤتمر إقليمي افتراضي من 5 إلى 7 يوليو 2021 حول آليات تكييف هجرة اليد العاملة مع أزمة كوفيد-19 في دول منطقة أوروبا وشمال إفريقيا، وهو أول مؤتمر إقليمي لبرنامج THAMM (من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا). وقد عقد المؤتمر باللغات الثلاث (العربية والإنجليزية والفرنسية) عبر الإنترنيت بشكل كامل. كما شارك في تنسيق المؤتمر شركاء التنفيذ لبرنامج THAMM الآخرون، ووكالة التعاون الإنمائي البلجيكية Enabel و Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH.

وكان الهدف من المؤتمر، الذي انعقد تحت عنوان "آليات تكييف هجرة اليد العاملة مع أزمة كوفيد-19 في دول منطقة أوروبا وشمال إفريقيا: التوجهات الاستراتيجية والعملية والدروس المستخلصة وتبادل التجارب"، توثيق التغييرات المتصلة بالسياسات واستكشافها بعد 18 شهرا من بداية جائحة كوفيد-19.

وخلال المؤتمر، قدّم ممثلو الحكومات، وشركاء اجتماعيون، وجامعيون من الدول الشريكة لبرنامج THAMM (مصر والمغرب وتونس)، وكذلك منظمة العمل الدولية (ILO)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وصندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني للطوارئ المخصص لإفريقيا (ETF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وخبراء دوليون أحدث البحوث التي تم إنتاجها في إطار برنامج THAMM وخارجه. وقد أتاح المؤتمر، الذي عرف تسجيل 189 مشاركا من شمال إفريقيا وأوروبا وباقي العالم وما بين 137 و75 اتصالا عبر الانترنيت في المتوسط لكل جلسة، فرصة للقيام بما يلي:

- الوقوف على التوجهات الحالية لهجرة اليد العاملة والتنقل التي لوحظت داخل الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا وبينهما.
- تأمل النتائج التي تحققت في منتصف المدة من خلال برنامج THAMM وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين جميع الشركاء.
- تيسير التبادل بين عدد من أصحاب المصلحة في مجال هجرة اليد العاملة والتنقل للمساعدة على بناء توافق حول الممارسات لإنشاء مسارات نظامية، بما في ذلك في حالات الأزمات.
- تحديد مناهج مشتركة للتحضير لمرحلة ما بعد الأزمة "للمضي قدما بشكل أفضل" على أساس الدروس المستفادة خلال عامي 2020 و2021.

وقد بدأ المؤتمر، الذي نظم في شكل خمس موائد مستديرة مخصصة، بعرض وثيقة بحث أعدت خصيصا للمؤتمر، تعرض وضع البحوث الحالية والبيانات المتوفرة حول آثار أزمة كوفيد-19 على ديناميات هجرة اليد العاملة بين الدول الأوروبية ودول شمال إفريقيا. واستكشفت جلسات الخبراء التي تلت القضايا التالية:

- اعتماد ميثاق أوروبي جديد حول الهجرة واللجوء وآثاره على الهجرة وتنقل اليد العاملة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا؛
- النتائج الحديثة للتحليلات الإحصائية والدراسات الكمية؛
- أثر الأزمة على التحويلات المالية؛
- التوظيف المنصف والأخلاقي: السياسات والممارسات؛
- الطلب القطاعي وحماية العمال المهاجرين؛
- الشراكات العالمية من أجل الكفاءات.

أبرز المؤتمر نتائج البحوث المهمة وكذلك أهم فرص العمل والتوصيات، التي من شأنها أن تكون مفيدة في تنفيذ ما تبقى من البرنامج، وأن تفيد كذلك، بشكل عام، الأطراف في مجال الهجرة واليد العاملة وحوكمة التنقل بين إفريقيا الشمالية وأوروبا. ويمكننا أن نشير إلى الدروس والتوصيات الأساسية التالية:

الدروس

1. سيستمر **الطلب على اليد العاملة في أوروبا** في التزايد، ويبقى الاحتمال ضعيفا بأن يتم امتصاص **فائض اليد العاملة في شمال إفريقيا** في المستقبل القريب. كما أن الوضع في أوروبا يتسم كذلك بندرة اليد العاملة، وهي مشكلة لا يمكن حلها فقط من خلال الزيادة في الأجور. وبالتالي، من المهم أن نفهم بأن هناك دورة جديدة للاعتماد المتبادل قد بدأت وستتواصل. وتتوقف عواقبها الإنسانية والاقتصادية على مدى التزام كل الأطراف ذات المصلحة.
2. وبالإضافة إلى الحكومات، يمكن إشراك **أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولاسيما الشركاء الاجتماعيين**، بشكل أفضل في الحوارات سياسية على المستويات الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف.
3. تبدو **الآليات** الحالية المستعملة **لتفادي هجرة العقول** ضعيفة الفعالية بالنظر للحاجات والضغوط المتواصلة لاسيما من طرف الاتحاد الأوروبي. فكيف يمكن أن تعمل دول الاتحاد الأوروبي على تفادي هجرة العقول بشكل ملموس، وكيف يمكنها أن تساعد المهاجرين من شمال إفريقيا ذوي المهارات العالية على المساهمة

بشكل أفضل أو العودة إلى بلدانهم الأصلية؟ وإلى أي درجة تتسم السياسة الحالية لدول شمال إفريقيا بالفعالية والاستشراف في مجال الاحتفاظ بالمواهب التي دربتها هذه الدول أو العمل على عودتها؟ كيف يمكن مراقبة فعالية الشراكات المعلنة حول الكفاءات لتفادي مطبات هجرة العقول؟

4. يبدو أن الفهم الحالي للحاجات للمهارات داخل الاتحاد الأوروبي يتناقد مع الدروس المستخلصة والخاصة بـ**"العمال الأساسيين"** خلال الأزمة والدور الذي لعبه العمال المهاجرون. وتقدم هذه النتائج إشارات واضحة لإصلاح مسارات الهجرة القانونية وبرامج التنقل لتسهيل إدماج العمال ذوي المهارات المتوسطة أو المنخفضة والذين يقومون، رغم ذلك، بأعمال أساسية.
5. أصبحت بعض القطاعات، في بلدان محددة من الاتحاد الأوروبي، مثل الزراعة والبناء والسياحة، في بلدان جنوب أوروبا، تعتمد بشكل متزايد على العمالة المهاجرة. ومع ذلك، فإن ظروف عملهم ومعيشتهم غالبًا ما تكون غير مقبولة. التحدي الرئيسي هو ضمان حماية أفضل لهؤلاء العمال طوال دورة الهجرة.

التوصيات

1. تعكس **الثغرات** الحالية **في مجال البيانات حول هجرة اليد العاملة** وعدم وجود منصة إقليمية للمعارف ضعف الثقافة السياسية القائمة على الأدلة في مجال حوكمة هجرة اليد العاملة. وبالتالي، على **الهيئات الإقليمية و الهيئات متعددة الجنسيات** بأن تضاعف جهودها وتعمل لتحقيق مزيد من التنسيق، وتوزيع الإحصاءات والمعارف حول هجرة اليد العاملة.
2. **على دول المنشأ في شمال إفريقيا أن تنجز دراسات، بطريقة منتظمة، حول الطلب على العمال المهاجرين سواء كانوا من ذوي المهارات العالية أو المتوسطة أو المنخفضة**. وفي إطار هذه الدراسات، يمكنها أن تستفيد من المراجعات التي يتم تحديثها بشكل منتظم حول الطلب على الكفاءات، والتي ينشرها المركز الأوروبي لتطوير التدريب المهني ومؤسسة التدريب الأوروبية. كما يمكنها أن تستند كذلك إلى التوقعات الوطنية الخاصة بالطلب على الكفاءات التي تنجزها الدول الأعضاء.
3. **ينبغي على دول المقصد الأوروبية بأن تقوم بدورها بتحديث حاجاتها للكفاءات بشكل منتظم وإخبار دول شمال إفريقيا بذلك**. وينبغي عليها، لجذب الكفاءات واستخدامها على أحسن وجه بشكل خاص، أن تقوم كذلك بصياغة سياسات واضحة في مجال الاعتراف بالمؤهلات والتعلم المسبق.
4. في السياقات التي تندر فيها المؤهلات الرسمية مع مراكمة المهاجرين رغم ذلك للتجربة، ينبغي أن تكون هناك **نظم مرنة للاعتراف بالتعلم المسبق.**
5. هناك حاجة لمد جسور **أكثر نجاعة وفعالية تمكن من الانتقال من الدراسة إلى التدريب المهني والاندماج في أسواق العمل** داخل دول شمال إفريقيا وأوروبا.
6. ينبغي التفكير في إنشاء روابط بين **خدمات التوظيف العمومية** في شمال إفريقيا **وشبكة خدمات التوظيف الأوروبية**. ومن شأن ذلك أن يسهل التطابق بين العرض والطلب على اليد العاملة المهاجرة، ويساهم بشكل نافع في تيسير تنقل اليد العاملة في ظروف آمنة ومنظمة ونظامية بين ضفتي المتوسط.
7. **ينبغي تحسين الأطر القانونية لوكالات التوظيف الخاصة** لتطوير هذا القطاع والحد من الوساطة غير الرسمية، التي تكون سببا في العديد من الممارسات المحظورة كالتزوير واستبدال العقود. كما ينبغي تحفيز الوكالات عالية الأداء التي تضمن العمل اللائق للعمال المهاجرين. وينبغي كذلك استلهام اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 181 (1997) حول وكالات التوظيف الخاصة لتحسين الأطر القانونية.
8. **هناك حاجة لتطوير البنى الأساسية الرقمية في دول شمال إفريقيا** لتسهيل التطابق بين طلب وعرض العمال المهاجرين من خلال استخدام المنصات الرقمية. وينبغي أن تمكن هذه المنصات مصالح التوظيف العمومية ووكالات التوظيف الخاصة من القيام بمهامها، ومساعدتها على كشف ممارسات التوظيف المسيئة.
9. تمثل **الاتفاقيات الثنائية** أداة نافعة لتنظيم هجرة اليد العاملة بين دول المنشأ ودول المقصد. ويمكن للدول الأوروبية ودول شمال إفريقيا بأن تبرم اتفاقيات من هذا النوع إذا لم تكن موجودة. وينبغي أن تنفذ الاتفاقيات الثنائية بطريقة فعلية وأن يتم تحديثها لتأخذ بالاعتبار تطور اليد العاملة في دول المقصد. وينبغي أن تأخذ بالاعتبار بشكل خاص **الحماية الاجتماعية للعمال**.
10. ينبغي على دول شمال إفريقيا بأن تزيد من عدد **ملحقي العمال وعدد مكاتبهم** حتى يتناسب عددهم مع حجم المهاجرين العمال ودول المقصد. ينبغي تحديد وظائف ملحقي العمل، بما في ذلك مهمة حماية العمال المهاجرين، وتكييفها مع أسواق العمل والأطر القانونية والسياسية لدول المقصد. كما ينبغي تدريب ملحقي العمل على ممارسة هذه المهام.

ويقدم موقع الإنترنت للمؤتمر جميع وثائق المؤتمر باللغات الثلاث.

(http://www.thammregionalconference.com)

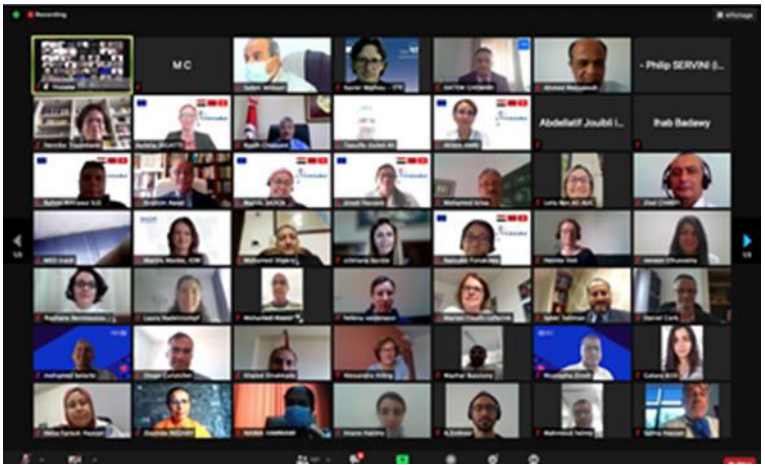

السياق

بعد مرور سنة ونصف على ظهور أزمة كوفيد-19، والتي بدأت بضعة أشهر بعد انطلاق برنامج THAMM، أصبح الوقت مناسبا لمحاولة استخلاص الدروس من ثراء المعلومات التي تم إنتاجها في إطار البرنامج وخارجه. وذلك ما سعى المؤتمر الإقليمي الأول لبرنامج THAMM لتحقيقه، حيث جمع أصحاب المصلحة الأطراف في البرنامج وفاعلين آخرين أساسيين في مجال هجرة وتنقل اليد العاملة، وذلك خلال ثلاثة أيام لمناقشة آليات تكييف هجرة اليد العاملة مع أزمة كوفيد-19 في أوروبا وشمال إفريقيا، بالنسبة للتوجهات الاستراتيجية والعملية، والدروس المستخلصة وتبادل التجارب.

يُعتبر برنامج "من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال أفريقيا" (THAMM) برنامج تعاون دولي تنفذه منظمة العمل الدولية (ILO) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) والوكالة البلجيكية للتعاون الإنمائي (ENABEL)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وقد انضمت الوكالة البلجيكية للتعاون الإنمائي إلى برنامج THAMM في أغسطس 2020. ويمول الاتحاد الأوروبي هذا البرنامج، في إطار نافذة شمال إفريقيا التابعة للصّندوق الائتماني الأوروبي للطّوارئ (EUTF)، كما تشارك في تمويله الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ). وتنفذ منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة أربعة من الأهداف المحددة الخمسة للبرنامج (انظر أدناه)، بتمويل من الاتحاد الأوروبي.
يقترح برنامج THAMM اعتماد مقاربة شاملة لإدارة هجرة اليد العاملة، من حيث الأبعاد الفنية (أطر الحوكمة، والاعتراف بالمهارات والتأهيل، والبيانات الإحصائية وأنظمة المعلومات) والمستفيدين النهائيين (دمج اليد العاملة الاجنبية في أسواق العمل وتوفير المساعدة لليد العاملة الوطنية الباحثة عن عمل في الخارج).
كما تشير الأبحاث الحديثة الصادرة عن مركز المعرفة حول الهجرة والديموغرافيا التابع للمفوضية الأوروبية، إلى أنه "من شأن جائحة كوفيد-19 المستمرة وآليات تكييف الحكومات لها إعادة تشكيل حركات الهجرة، وتحويل مساراتها وتغيير تركيبة السكان المهاجرين عبر العالم"[1]. لذلك هناك حاجة إلى فهم أفضل للتوجهات الرئيسية التي تشكل معالم حوكمة هجرة اليد العاملة، لا سيما خلال أزمة تُماثل في طبيعتها ومدتها وعمقها أزمة كوفيد-19، لتحديد معالم التدخلات المنفذة في إطار برنامج THAMM في شمال إفريقيا وتوخي الدقة فيها.
ويقدم هذا المؤتمر الإقليمي الأول المقترح فرصة لتبادل وجهات النظر حول التوجهات الاستراتيجية والعملية والدروس والتجارب في مجال آليات تكييف هجرة اليد العاملة لأزمة كوفيد-19، كما تمت ملاحظتها في بلدان أوروبا وشمال إفريقيا. فمن خلال متابعة العروض عن أحدث نتائج الأبحاث وتقاسم تجارب الممارسين التي تم إنتاجها في إطار البرنامج وخارجه، يعتزم المؤتمر الإقليمي:

- الوقوف على التوجهات الحالية لهجرة اليد العاملة والتنقل التي لوحظت داخل المنطقتين وبينهما؛
- الاطلاع عن تنفيذ أنشطة البرنامج فيما بين جميع الشركاء المشاركين في برنامج (THAMM) عند منتصف مدة البرنامج؛
- إشراك مجموعة من أصحاب المصلحة المعنيين بهجرة اليد العاملة والتنقل للمساعدة على الوصول إلى توافق عملي حول تأسيس مسارات منتظمة بما في ذلك خلال حالات الأزمات؛

1

- الإعداد لمرحلة ما بعد الأزمة بالاستناد إلى الدروس المستخلصة في 2020 و2021.

وسيركز المؤتمر الإقليمي الثاني، المقرر عقده عند نهاية البرنامج في يوليو 2022، بشكل خاص، على استخلاص الدروس حول مخططات التنقل وتنفيذها حالما يتوفر المزيد من المعرفة الأساسية.

إحصائيات المؤتمر

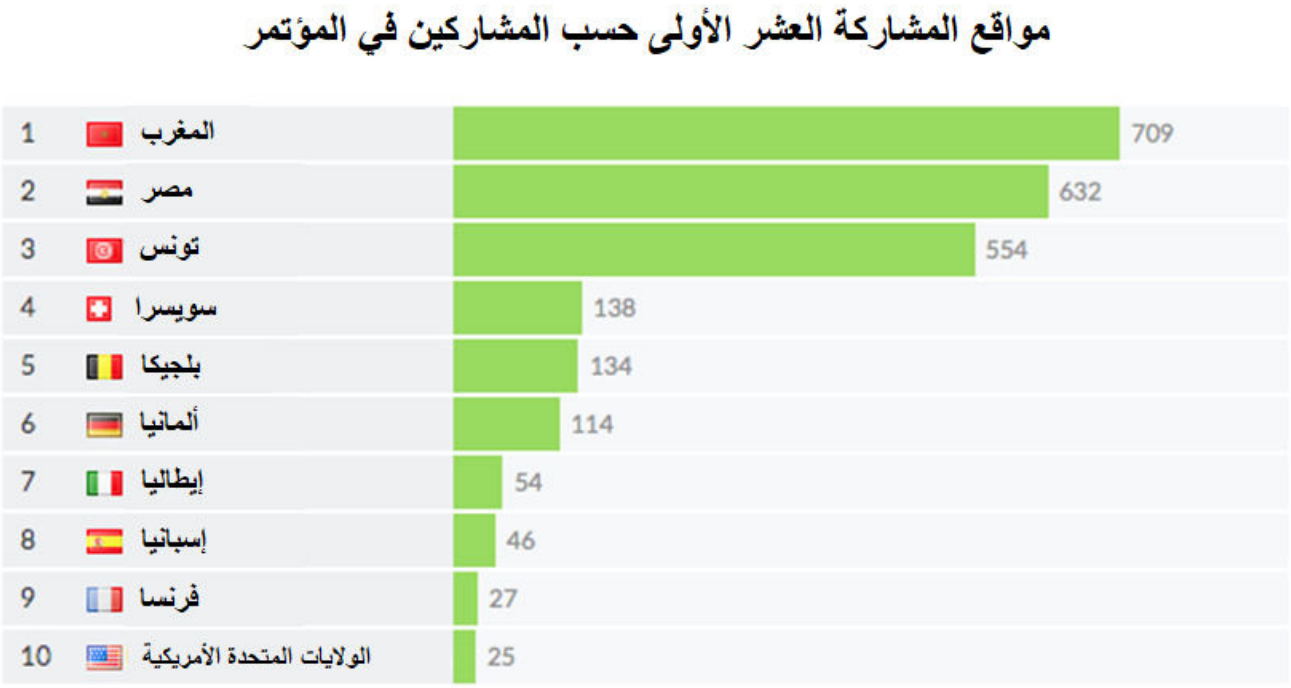

التسجيل

العدد الإجمالي للتسجيل الفردي: **189**

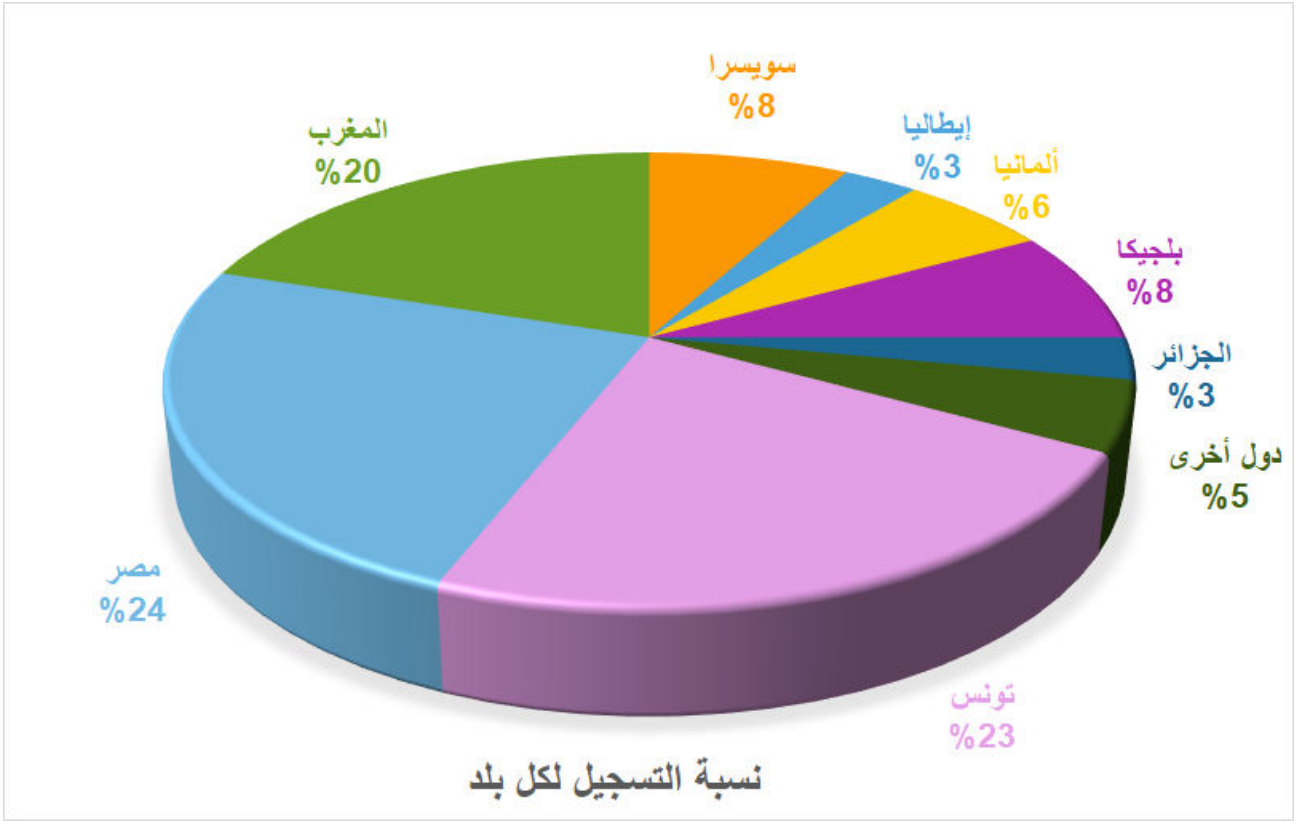

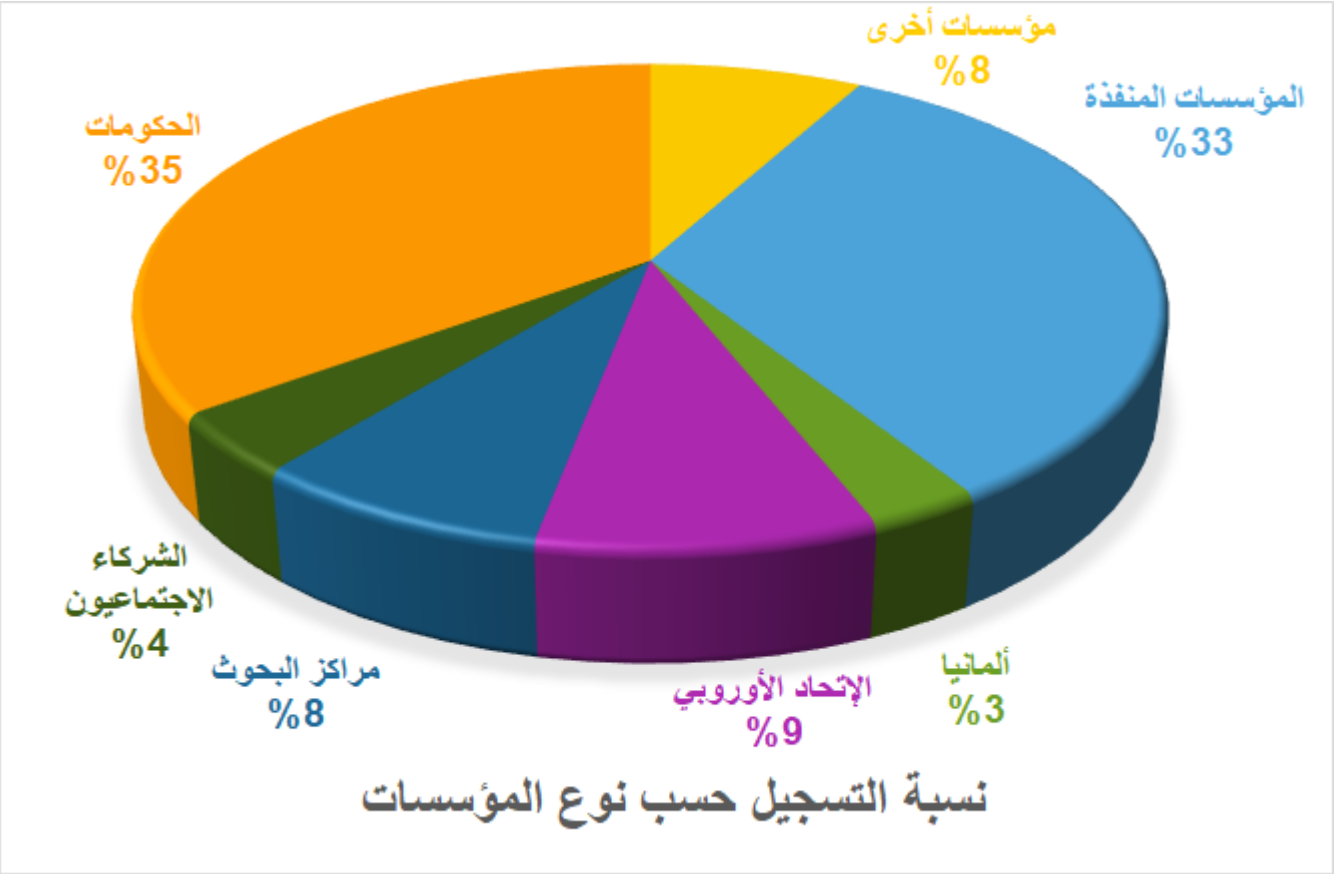
مؤسسات أخرى
%8
المؤسسات المنفذة
%33
الحكومات
%35
الشركاء الاجتماعيون
%4
مراكز البحوث
%8
الإتحاد الأوروبي
%9
ألمانيا
%3
نسبة التسجيل حسب نوع المؤسسات

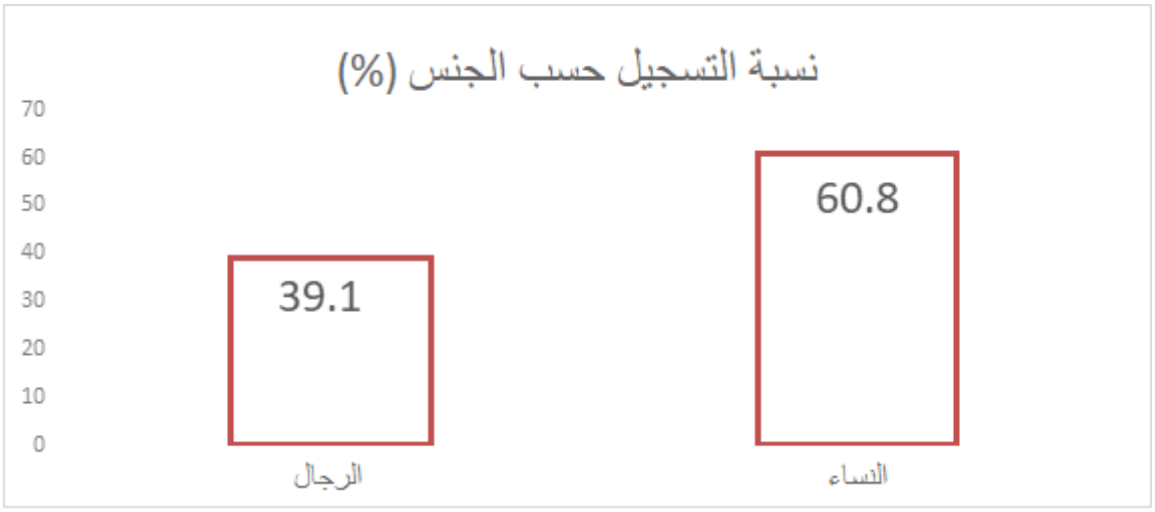
نسبة التسجيل حسب الجنس (%)
70
60
50
40
30
20
10
0
39.1
60.8
الرجال
النساء

عدد حالات الربط

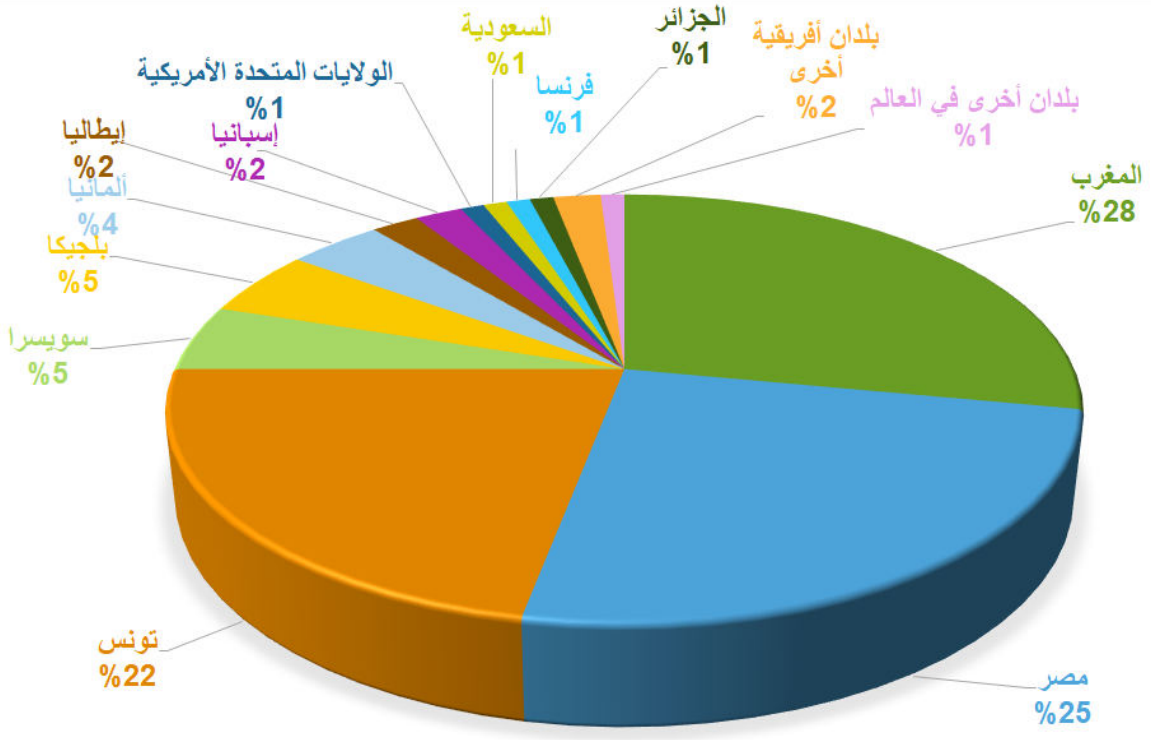

نسبة حالات الربط حسب البلد/المنطقة

ملخص الجلسات

الجلسة الافتتاحية

قامت **السيدة أوريليا سيغاتي، مديرة المشروع الإقليمي لمنظمة العمل الدولية**، بتيسير أشغال الجلسة الافتتاحية. وقد أخذ الكلمة في الجلسة الافتتاحية **معالي السيد السفير إيهاب بدوي، مساعد وزير الخارجية للشؤون الأمنية متعددة الأطراف والدولية بوزارة الخارجية، مصر؛ والسيد رياض شود، رئيس ديوان صاحبة المعالي السيدة سهام العيادي، وزيرة الشباب والرياضة والإدماج المهني، تونس؛ والسيدة هنريك تراوتمان، المديرة بالنيابة لدى المديرية العامة لمفاوضات سياسات الجوار والتوسع، من المفوضية الأوروبية.**

معالي السيد السفير إيهاب بدوي، وزارة الشؤون الخارجية، مصر-
"خلال السنوات الأخيرة، أصبحت حوكمة الهجرة تدريجيا مكونا حيويا في الحوارات الثنائية والإقليمية والدولية، لاسيما بالنسبة للمناقشات الخاصة بالأمن القومي والتنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي"

وأعرب المتحدثون الثلاثة عن دعمهم لبرنامج THAMM والتزامهم به. وأشار **السفير بدوي** إلى أن حوكمة الهجرة أصبحت تدريجيا خلال السنوات القليلة الماضية عنصرا حيويا في الحوارات الثنائية والإقليمية والدولية، وخاصة في المناقشات المتعلقة بالأمن القومي والتنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي. وأوضح أن تفشي فيروس كورونا-19 ألقى الضوء على أهمية مساهمة المهاجرين للمجتمعات التي يعيشون فيها، كما أبرز نقاط الضعف التي تواجه الكثير منهم، وأهمية معاملة قضية الهجرة وتنقل العمال بشكل جماعي. كما أكد أن مشروع THAMM يبين أهمية إنشاء شراكات متعددة بين أصحاب المصلحة، بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد، وذلك استنادا إلى مبادئ المسؤولية المشتركة والتضامن لمواجهة التحديات انطلاقا من مقاربة متعددة الأوجه.

السيد شود، وزارة الشباب والرياضة والإدماج المهني، تونس -
"تسعى تونس إلى إيجاد مزيد من الحلول لمعالجة أسباب الهجرة غير الشرعية، ولا ينبغي أن تقتصر الحلول على الاعتبارات الأمنية. بل ينبغي أن تشمل منح وتوفير الفرص للشباب والمواهب للعمل في الدول الأوروبية بطريقة منتظمة."

وأشار **السيد شود**، من تونس، أن الحكومة التونسية اتخذت عددا من الإجراءات الاستثنائية الفورية، بما في ذلك تدابير اقتصادية واجتماعية، للحد من تأثير الجائحة، منها:

- تشكيل خلية لإعلام المؤسسات الأكثر تضررا وتقديم الدعم لها للحفاظ على حقوق العمال ووظائفهم.
- تقديم الدعم المالي للمؤسسات التي تجد صعوبة للحصول على التمويل.
- منح تسهيلات ضريبية.
- إعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في الخارج وحماية حقوق المهاجرين، وذلك لوضع سيناريوهات على المدى القصير والطويل.
- إيجاد حلول لتقليص الفوارق الاجتماعية، وترسيخ مبادئ تكافؤ الفرص.

- تسعى الوزارة لتنفيذ العديد من المشاريع وبرامج التعاون، في مجال هجرة اليد العاملة، مع الدول المختلفة لتحقيق التشغيل المنصف.

كما أشار إلى أن الوزارة المسؤولة عن التكوين المهني والتوظيف تنفذ حاليا عدة برامج إصلاحية تهدف إلى تحسين حماية العمالة الوافدة، وتسهيل التوظيف بالخارج، ولاسيما من خلال:

1- تنظيم وكالات التشغيل الخاصة من خلال الإصلاح التشريعي.
2- اعتماد إجراءات وعقوبات صارمة للحد من التجاوزات التي تمارسها المؤسسات الخاصة بالتوظيف في الخارج.
3- إنشاء هيئة جديدة للمراقبين وتدريب أعضائها لمراقبة مدى التزام وسطاء الوكالات الخاصة.

وتمنى السيد شود لبرنامج THAMM كامل النجاح.

السيدة تراوتمان، المديرة بالنيابة لدى المديرية العامة لمفاوضات سياسات الجوار والتوسع، المفوضية الأوروبية - "من الضروري أن تعمل الدول الشريكة في شمال إفريقيا جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لإيجاد مبادرات ملموسة تمكن من رفع التحديات. وينبغي أن تتطابق مصالح كلا الجانبين للوصول إلى وضع مربح للطرفين للبلدان المرسلة وبلدان المقصد، وللمهاجرين أنفسهم."

كما أكدت **السيدة تراوتمان**، من المديرية العامة للشؤون الخارجية، على أن هجرة اليد العاملة مسألة ذات مصلحة سياسية بالنسبة لكلا الجانبين من البحر الأبيض المتوسط، أوروبا والبلدان الشريكة في شمال إفريقيا. وأكدت أن المفوضية ملتزمة بدعم تنفيذ الميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء الذي قدمه الاتحاد الأوروبي من خلاله حزمة شاملة تهم الهجرة واللجوء، بما في ذلك تعزيز آليات التعاون للتنقل الدولي بشكل يستفيد منه الطرفان، والعمل لإيجاد شراكات للمهارات.

فيما يخص برنامج THAMM، أشارت السيدة تراوتمان إلى أن البرنامج لفت الانتباه بشكل كبير على المستوى السياسي كمشروع نموذجي للوقوف على البدائل التي يمكن أن يقدمها، ولاسيما في سياق ما بعد أزمة كوفيد، والتي عانى منها العديد من العمال بسبب فقدان الوظائف في قطاعات مثل قطاع السياحة بشكل خاص.

الجلسة 1. تأطير المؤتمر والتوقعات

قامت **السيدة طانيا ديدوفيتش، كبيرة المتخصصين في المواضيع الإقليمية حول تنقل اليد العاملة والتنمية البشرية، من المكتب الإقليمي بالقاهرة، المنظمة الدولية للهجرة**، بتيسير أعمال هذه الجلسة. وقد تناول الكلمة خلال هذه الجلسة المسؤولون المعينون من الدول الشريكة، **الدكتور صابر سليمان، مساعد الوزير للتطوير المؤسسي، وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج؛ والسيد أحمد مسعودي، مدير عام قسم التوظيف بالخارج والعمالة الأجنبية بوزارة التكوين المهني والتشغيل بتونس.**

استعرض الدكتور سليمان في مداخلته ثلاثة أبعاد:

1. أهم الجهود والإجراءات التي اتخذتها الدولة المصرية لدعم المصريين في الخارج وهم يواجهون جائحة فيروس كورونا؛
2. دور برنامج THAMM والأنشطة ذات الصلة؛

3. التوقعات والنتائج المرجوة من المؤتمر. وعلى صعيد الإجراءات الرئيسية التي اتخذتها الحكومة المصرية، سلط الدكتور سليمان الضوء على تنظيم عودة 77.000 مواطن مصري تقطعت بهم السبل، بالإضافة إلى معالجة حالات إنسانية أخرى من خلال تسهيل 514 رحلة جوية انطلقت من دول مختلفة، وفتح خط ساخن استقبل 96.638 استفسارا وطلبا وشكاوى تلقتهم الوزارة. وتمثلت مبادرات أخرى في: مبادرة "نورت بلدك" لتقديم الدعم لعودة العمال المصريين وتوفير فرص عمل مناسبة لهم، ومبادرة "بداية ديجيتال" وهي مبادرة أطلقت في شهر دجنبر 2020 لتأهيل الشباب للعمل في الوظائف الإلكترونية. وقد قدمت كلتا المبادرتان الدعم لآلاف المستفيدين.

ونوه الدكتور سليمان بالجهود التي تبدلها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي للمساعدة على التكيف، على سبيل المثال، مع الآثار على سوق العمل الألمانية خلال فترة الوباء، وذلك بالتنسيق المستمر مع الوكالة الفدرالية الألمانية للتوظيف، للإبلاغ عن متطلبات السفر في ظل الوباء، وتوفير المعلومات اللازمة للمسافرين قبل السفر وأثنائه. كما رحب بالجهود التي تبدلها منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة للتكيف مع الوباء، وذلك من خلال إنتاج مذكرتين إرشاديتين حول نظام نزاهة التوظيف الدولي (النظام الدولي لنزاهة التوظيف IRIS) الموجهتان للمشغلين ولوكالات التوظيف؛ ودعم توسيع آليات الحماية الاجتماعية للعمال المصريين المهاجرين.

وأخيرا، أشار د. سليمان إلى أن مصر تتوقع من المؤتمر الحصول على معلومات مهيكلة في مجال:

- وسائل حماية العمالة الوافدة أثناء جائحة كوفيد-19؛
- أفضل الممارسات لضمان استفادة العمال المهاجرين من الخدمات المطلوبة؛
- معالجة التحديات المتعددة المتصلة بالوباء؛
- تسليط الضوء على الإطار الزمني المحدود الذي ينفذ فيه البرنامج بالنظر لانتشار الوباء.

السيدة السيد المسعودي، الإدارة العامة للتوظيف بالخارج واليد العاملة الأجنبية، تونس-
"تتطلب حوكمة الهجرة وتنقل اليد العاملة في دول شمال إفريقيا مقاربة شاملة من أجل تعظيم آثارها الإيجابية على بلدان المنشأ وبلدان المقصد والعمال."

وأبرز **السيد المسعودي** تأثير جائحة كوفيد-19 التي تسببت في توقف العمل والإغلاق، وانخفاض مستويات النشاط الاقتصادي، وانخفاض العرض والطلب على المنتجات والخدمات. كما أشار أيضا إلى الانخفاض الكبير جدا الذي سجل في معدل رقم مبيعات الشركات صغيرة الحجم (-64%)، مقابل 12% فقط بالنسبة للشركات صغيرة الحجم التي تمكنت من الاستفادة من الأزمة وزيادة حجم مبيعاتها. كما كان للوباء تأثير على توظيف التونسيين بالخارج، حيث سجلت عملية التوظيف بالخارج خلال عام 2020 انخفاضا بنحو 62% مقارنة بعام 2019. وقد اعتمدت الحكومة التونسية التدابير التالية: إحداث تحول في النموذج الاقتصادي التونسي؛ تعزيز رأس المال البشري؛ إصلاح حوكمة سوق العمل؛ وإعداد نهج فعال لتطبيق تلك الحوكمة؛ كما تم انشاء، على مستوى رئاسة الحكومة، وحدة إشراف ودعم مسؤولة عن الشركات الأكثر تضررا، هدفها الحفاظ على الوظائف وضمان حقوق العمال.

واختتم السيد المسعودي مؤكدا أن مسألة الحوكمة الجيدة لهجرة اليد العاملة في تونس أصبحت تكتسي أهمية أكبر، في ظل هذه الفترة الصعبة وسياق جائحة كوفيد-19. كما يرى أنه يمكن للمؤتمر الأول لبرنامج THAMM أن يساعد على تحديد أفضل السبل لتحقيق الأهداف المحددة للبرنامج في تونس، لضمان إدارة أفضل لتدفقات هجرة العمل في تونس والمساعدة على تحديد الاتجاهات الاستراتيجية والتشغيلية لهجرة اليد العاملة، والدروس

التي ينبغي استخلاصها، والوقوف على الخبرات المتوفرة في دول أوروبا وشمال إفريقيا. إن مؤتمر برنامج THAMM يخلق مساحة للحوار بين جميع أصحاب المصلحة حول موضوع هجرة اليد العاملة والتنقل، وهو أمر شديد الأهمية لأجل المساعدة على بناء توافق في الآراء حول الممارسات الكفيلة بإنشاء مسارات للهجرة النظامية، بما في ذلك أثناء حالات الأزمات.

وأنهت السيدة ديدوفيتش الجلسة بتقديم جدول الأعمال (انظر النسخة الكاملة لجدول الأعمال في الملحق 1).

الجلسة 2. أزمة كوفيد-19 والسياسات الخاصة بهجرة اليد العاملة وتنقل العمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط – الأسئلة الرئيسية

خصصت الجلسة الأولى والجلسة الثانية، اللتان قامت **السيدة ميشيل لايتون رئيسة قسم هجرة اليد العاملة** بمنظمة العمل الدولية بتيسير أشغالهما، للمحاضرة الافتتاحية التي كان الهدف منها تقديم السياق وتحديد إطار المناقشة، تلتهما جلسة مناقشة حول الميثاق الأوروبي الجديد بشأن الهجرة واللجوء.

سلطت **السيدة لايتون** الضوء، في مقدمتها، على "أزمة كوفيد-19 التي كشفت مدى أهمية دعم معايير العمل الدولية التي تدعو لها منظمة العمل الدولية، لاسيما بالنسبة للعمال المهاجرين، والذين يشغلون مناصب أساسية في سياقات غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر". وأكدت السيدة ميشيل لايتون أيضا على أن "منظمة العمل الدولية تعتبر برنامج THAMM برنامجا تجريبيا مبتكرا، ستصدر عنه منتجات معرفية أصلية وأدوات تشغيلية، وسيكون أيضا وسيلة لضمان استمرارية التدخلات السابقة والحالية لمنظمة العمل الدولية في شمال إفريقيا (مثل برنامج IRAM وAMEM أوFAIR) حول إدارة الهجرة للعمل والمهارات، وإحصاءات هجرة اليد العاملة، وأنظمة المعلومات."

الجزء الأول: تحديد السياق العام ووضع إطار للمناقشة

في الجزء الأول، قدم السيد هيرفي نيكول، من مؤسسة ساموبل هول Samuel Hall، النتائج الرئيسية وفرص العمل انطلاقا من دراسة بحثية أصلية أنجزت كجزء من المخرجات المعرفية لبرنامج THAMM. واستندت ورقة المناقشة، التي أعدت تحت عنوان "آليات تكييف هجرة اليد العاملة مع أزمة كوفيد-19 في دول أوروبا وشمال إفريقيا"، إلى كم هائل من البيانات الشاملة المتاحة، بيانات كمية ونوعية، من مصادر أوروبية ومن شمال إفريقيا، بالإضافة إلى المقابلات التي تم تنظيمها مع أصحاب المصلحة في برنامج THAMM.

السيد نيكول، مؤسسة ساموبل هول Samuel Hall، THAMM-
"لقد أعادت جائحة كوفيد-19 تركيز الانتباه على ظروف عمل المهاجرين الصعبة في بعض القطاعات، ولاسيما في القطاع الزراعي. وبالرغم من الدور الأساسي الذي يلعبونه في معظم دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن العمال الموسميين والرئيسيين من المغرب وتونس، وبدرجة أقل الجزائر، لا يزالون يعانون من تدني الأجور وظروف العمل والمعيشة السيئة. وذلك ينطبق أيضا على العديد من المهاجرين المصريين في دول الخليج."

ألقت أزمة كوفيد-19 الحالية الضوء على الإخفاقات البارزة، والتي غالبا ما يتم تجاهلها، في مجال حوكمة الهجرة داخل وبين دول أوروبا وشمال إفريقيا. فمن جهة، تواجه دول المنشأ في شمال إفريقيا – وهي بشكل أساسي مصر، والمغرب، وتونس، وليبيا، والجزائر – تحديات جديدة: كفقدان الوظائف والتوترات الاجتماعية، وعودة المهاجرين الذين يحتاجون إلى إعادة الإدماج، مما يزيد من معدلات البطالة المرتفعة أصلا، خاصة لدى الشباب. ومن جهة أخرى، تواجه دول المقصد الأوروبية صعوبات إزاء كيفية التعجيل بسد النقص الحاصل في العمالة في القطاعات الحيوية، قصد تجنب حدوث انكماش اقتصادي من جديد. وفي هذا الصدد، يمكن أن تمثل جائحة كوفيد-19 فرصة للتفكير في طريقة تمكن من أخذ مصالح البلدان الإفريقية ومواطنيها وأولوياتهم بالاعتبار بشكل أفضل. وفي هذا الصدد،

واستعدادا للمؤتمر الإقليمي الأول لبرنامج THAMM، سعت ورقة المناقشة هذه، حول آليات تكييف هجرة اليد العاملة مع أزمة كوفيد-19 في دول أوروبا وشمال إفريقيا، إلى الوصول إلى فهم أفضل للاتجاهات الرئيسية التي تحدد حاليا معالم حوكمة هجرة اليد العاملة في أوقات الأزمات، والتي تؤثر على الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للعمال الأجانب في أسواق العمل، وذلك من أجل توجيه تصميم وتنفيذ أنشطة برنامج THAMM في شمال إفريقيا.

ويعرض الجزء الأخير مجموعة من وجهات النظر لإثراء مناقشات المؤتمر والحوارات المستقبلية بين الجهات الفاعلة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط في مجال التنقل وهجرة اليد العاملة. وقد تم استكشاف ثلاثة محاور بشكل خاص: 1. الأطر الحالية لهجرة اليد العاملة: الاستراتيجية والخطابات الصعبة؛ 2. ترتيبات جديدة لبلدان المنشأ وبلدان المقصد والعمال المهاجرين؛ 3. آليات الحماية والعمل اللائق.

ويمكن الاطلاع على النص الكامل لورقة المناقشة ونسخة موجزة منها بثلاث لغات في موقع المؤتمر (www.thammregionalconference.com) وقريبًا على صفحات الويب الخاصة بوكالات التنفيذ.

قدم **الدكتور إبراهيم عوض، مدير مركز دراسات الهجرة واللاجئين (CMRS) بالجامعة الأمريكية بالقاهرة**، ردًا على عرض ورقة المناقشة الذي قدمه السيد نيكول. وفي مداخلته، بدأ الدكتور عوض بالموافقة على النتائج الواردة في الورقة والتي تفيد بأن كوفيد-19 لم يغير من دوافع هجرة اليد العاملة بين شمال إفريقيا وأوروبا. بل في واقع الحال، زادت هذه دوافع أزمة كوفيد-19 بروزًا. كما فاقمت جائحة كوفيد-19 أيضًا أوجه القصور التي تعاني منها هجرة اليد العاملة، مع الفوائد التي يمكن أن تجلبها إلى بلدان المقصد وبلدان المنشأ. وقد ارتفعت التحويلات، وهو ما يتوافق مع النظرية التي تقول بأن العمال المهاجرين يساعدون أسرهم أوقات الأزمات. كما أن هناك تفسير آخر لزيادة التحويلات يرتبط بإغلاق الحدود، والذي أدى إلى حد كبير إلى إعاقة القنوات غير الرسمية والرحلات التي يقوم بها العمال المهاجرون وأسرهم إلى بلدانهم الأصلية. كما أيد الدكتور عوض الملاحظة التي تفيد بأن الموروثات التاريخية والثقافية تشكل نشأة هجرة اليد العاملة وتوجهاتها. وفي الوقت الذي يتقاسم فيه المغرب وتونس أنظمة لهجرة اليد العاملة مع أوروبا منذ الستينيات، أي منذ العقد الذي تلا الاستقلال، تمثل أوروبا بالنسبة لمصر وجهة فرعية للهجرة. كما شدد الدكتور عوض على ضرورة مراعاة الأبعاد الاقتصادية الهيكلية للهجرة. وسواء كانت دول الاتحاد الأوروبي هي أسواق العمل الخارجية الأولى بالنسبة لبلدان المنشأ في شمال إفريقيا أم لا، ينبغي على هذه الدول أن تركز على دوافع الهجرة المتمثلة في البطالة والعمالة الناقصة والاقتصاد غير الرسمي والفقر. وفي حين أن أحكام وشروط العمل اللائق لها قيمتها الجوهرية التي لا تنفصل عنها وينبغي السعي إلى تحقيقها كأهداف في حد ذاتها، حتى تستمر شروط وأحكام التوظيف في التحسن، ينبغي اتخاذ تدابير في مجال الاقتصاد. إذ هناك حاجة لإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد، ولا يتم ذلك باعتماد قوانين وأنظمة لا يمكن تنفيذها. بل يتم من خلال ضمان رأس مال مالي وبشري أوفر لعمليات الإنتاج والتبادل، وكذلك من خلال زيادة المحتوى المعرفي للاقتصاد. ويرى الدكتور عوض أنه لاعتماد نهج شامل حقيقي لحوكمة هجرة اليد العاملة تنتج عنه هجرة عمالة آمنة ومنظمة ومنتظمة ولائقة، يتطلب ذلك أن تتخذ إجراءات على مستوى الاقتصاد وليس فقط على مستوى أسواق العمل الداخلية والخارجية.

الدكتور إبراهيم عوض، الجامعة الأمريكية- القاهرة -
"يتطلب اعتماد نهج شامل حقيقي لحوكمة هجرة اليد العاملة، تنتج عنه هجرة عمالة آمنة ومنظمة ومنتظمة ولائقة، اتخاذ إجراءات على مستوى الاقتصاد وليس فقط على مستوى أسواق العمل الداخلية والخارجية"

وتابع الدكتور عوض مشيرا إلى أن **المقاربة الأوروبية للهجرة في حوض البحر الأبيض المتوسط** ، كما يمكن استخلاص ذلك من وثائق الاتحاد الأوروبي المختلفة، بما في ذلك المقاربة الشاملة للهجرة والتنقل GAMM وميثاق الاتحاد

الأوروبي بشأن الهجرة، تستند إلى **أربع ركائز** نبسطها على النحو التالي: **(1) توسيع القنوات القانونية لهجرة العمالة (2) مكافحة الهجرة غير النظامية؛ (3) مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر؛ (4) تعزيز الروابط بين الهجرة والتنمية.** ويكمن التحدي في ضمان التوازن بين هذه الأركان الأربعة. والحقيقة أن التركيز ينصب في أغلب الأحيان على مكافحة الهجرة غير النظامية ومكافحة التهريب والاتجار بالبشر. ومن البديهي أن هناك ارتباط بين الهجرة غير النظامية من ناحية والتهريب والاتجار بالبشر من ناحية أخرى. لكن الهجرة غير النظامية والاقتصادات غير الرسمية لبلدان جنوب أوروبا مرتبطة بدورها فيما بينها، ولاسيما بالنسبة لقطاعات الزراعة والبناء والفندقة والمطاعم والخدمات الشخصية والعمل المنزلي.

كما أكد الدكتور عوض أن الطلب على العمال من ذوي المهارات المتدنية في الاقتصادات غير الرسمية يجذب العمال المهاجرين المتواجدين في أوضاع غير نظامية. **وللحد من الهجرة غير النظامية بطريقة ناجعة وفعالة، ينبغي الاعتراف بشكل رسمي بالطلب على العمالة في إطار الاقتصاد الحديث وغير الرسمي.** وهو ما يتطلب أيضًا اتخاذ اجراءات على مستوى الاقتصادات غير الرسمية لتحديثها وإضفاء الطابع الرسمي عليها. وبقدر ما يكون ذلك مطلوبا في بلدان المنشئ النامية في شمال أفريقيا، فإن إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصادات غير الرسمية مطلوب كذلك في بلدان جنوب أوروبا. وقد كشفت جائحة كوفيد-19 وبشكل صارخ **ضعف وهشاشة وضع العمال المهاجرين غير النظاميين** العاملين في الاقتصادات غير الرسمية.

ويرى الدكتور عوض أنه **ينبغي أن تسعى بلدان المنشأ في شمال إفريقيا أيضًا إلى استهداف المهن المطلوبة في دول الاتحاد الأوروبي.** كما ينبغي أن تصاغ سياسات التعليم والتدريب الخاصة بها وأن تنفذ بهدف تلبية الطلب في أسواق العمل المحلية والمساهمة في تلبية الطلب في دول الاتحاد الأوروبي. وعند دراسة المهن المطلوبة، يمكنها الاستفادة، على سبيل المثال، من تقارير المركز الأوروبي لتطوير التدريب المهني (CEDEFOP) والتي يتم تحديثها بانتظام.

بالنسبة للدكتور عوض، لا ينبغي تلبية الطلب على المهاجرين من ذوي المهارات المتوسطة والمهارات العالية على حساب أداء أسواق العمل المحلية ببلدان شمال إفريقيا. وذلك يتطلب اتخاذ إجراءات بشأن الركيزة الرابعة من ركائز مقاربة الاتحاد الأوروبي: ألا وهي **تعزيز الروابط بين الهجرة والتنمية.** ينبغي أن يهدف التعاون الأورو-متوسطي إلى زيادة عدد العمال من ذوي المستوى التعليمي العالي من المتعلمين الذين يمكنهم تلبية الطلب على العمالة في كل من أسواق العمل في شمال إفريقيا وأوروبا. ومن الضروري تفادي هجرة الأدمغة للحفاظ على فرص التنمية في بلدان شمال إفريقيا.

وخلص الأستاذ عوض إلى أن **أسواق العمل والاقتصادات تعمل في إطار نظم سياسية وتأطرها خطابات سياسية.** ذلك أن الخطاب حول الشكل التي تأخذه الهجرة يحدد المواقف والسياسات إزاء العمال المهاجرين وهجرة اليد العاملة. وقد يؤدي بالتالي هذا الخطاب إلى عرقلة السياسات والحؤول دون اعتمادها. ولهذا من الضروري اتخاذ تدابير إزاء هذا الخطاب في كل من بلدان الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. ينبغي أن يبرز هذا الخطاب مخاطر الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين، كما ينبغي أن يقر بالطلب على العمالة المهاجرة والمساهمات التي يقدمها العمال المهاجرون في بلدان المقصد. ومن جهة أخرى، ينبغي أن تتم معالجة كره الأجانب وخطاب الكراهية اللذان قد يتعرض لهما العمال المهاجرون. وينبغي أن يؤكد الخطاب على ما أوضحته جميع الدراسات تقريبًا: أي أن العمال المهاجرين لا يؤثرون على توظيف العمال المحليين ولا على أجورهم بسبب تقسيم أسواق العمل. إن الموقف العدائي بين أجزاء من الجمهور تجاه العمال المهاجرين يمثل قيدا لصياغة السياسات بالنسبة لبلدان المقصد، وينبغي أن تؤخذ تدابير التوعية في الاعتبار في سياسات الهجرة لاقتراح خطابات تقدمية بديلة.

الجزء الثاني: حلقة نقاش حول الميثاق الجديد للاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة: ما هي آثاره على هجرة اليد العاملة وتنقلها بالنسبة لدول لاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا؟

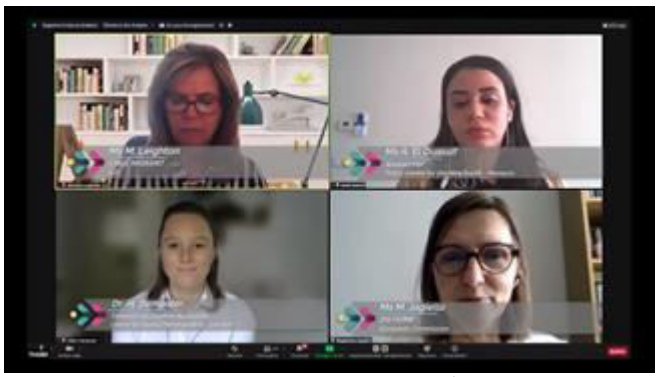

خلال هذه الحلقة، أخذ ثلاثة متدخلين الكلمة: السيدة جاجيلو، من المديرية العامة للهجرة والشؤون الداخلية التابعة للمفوضية الأوروبية، و**الدكتورة ديمبستر، نائبة المدير ومشاركة أولى**

في التوعية بالسياسات حول الهجرة والنزوح والسياسة الإنسانية، مركز التنمية العالمية، لندن)، والسيدة أ. الوصيف من مركز السياسات للجنوب الجديد، الرباط.

في البداية، أوضحت السيدة جاجيلو ما يقترحه الميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء لتطوير مسارات الهجرة القانونية. وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي يطمح إلى بناء شراكات مع الدول الشريكة يستفيد منها الطرفان، وأن القارة الإفريقية تعتبر شريكا رئيسيا للاتحاد الأوروبي، ليس فقط في مجال الهجرة، بل بالنظر كذلك للعلاقات التاريخية والاقتصادية.

كما أكدت على أن الميثاق يشمل طيفا واسعا من المبادرات التي تهدف، على سبيل المثال، إلى جذب أصحاب المواهب والمهارات العالية، وتطبيق شروط قبول أكثر مرونة لفائدة الأشخاص من ذوي المهارات العالية، والتحسين من حقوقهم، وتمكينهم من التنقل والعمل بسهولة أكبر بين الدول الأعضاء. ويعتبر تحديد الحاجات للمهارات في كل من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة أمرا حاسما.

وشرحت الدكتورة ديمبستر لماذا يعتبر ذلك الأمر حاسما بالنسبة للدول الأوروبية ودول شمال افريقيا، وحددت أنه يمكن من استكشاف أشكال جديدة للشراكات، لا سيما في الحالات التي يحدث فيها نقص أو فائض في اليد العاملة، والتي تمثل توجهات هيكلية واجتماعية-اقتصادية وديمغرافية على المدى البعيد. وحسب الدكتورة ديمبستر، هناك حاجة للقيام ببعض التجريب في مجال القيادة والاختبار وتقييم فرص العمل وبرامج التنقل لاستكشاف سبل جديدة.

وأكدت السيدة الوصيف أن التحليل الحالي للباحثين الأفارقة للميثاق الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء يقودهم إلى تصورها كحزمة تهم السياسات والديناميات الداخلية للاتحاد الأوروبي، وفي مقدمتها تقاسم عبئ اللجوء.

وناقشت السيدة الوصيف نظم العودة الفعلية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي حيث أن الاتحاد يتسم بمقاربة منسجمة يسعى دائما من خلالها إلى الجمع بين الحاجة لحماية حدوده وحماية الأشخاص المحتاجين. وفي الوقت الذي يعتبر فيه الاتحاد الأوروبي واحدا من أكبر الأطراف المانحة لمساعدات التنمية، يبقى الانشغال قائما بضرورة عدم ربط تلك المساعدات بأية شروط لأغراض أخرى ولا سيما بخصوص الجانب الأمني وإعادة القبول.

الجزء الثالث: النتائج الحديثة الصادرة عن التحليل الإحصائي والدراسات الكمية

قامت **الدكتورة م. مانكي، رئيسة قسم تنقل اليد العاملة والتنمية البشرية، مقر المنظمة الدولية للهجرة**، بتسيير هذه الجلسة التي ركزت على النتائج المنبثقة عن التحليل الإحصائي والدراسات الكمية الحديثة.

الدكتورة مانكي، المنظمة الدولية للهجرة- "ساعد هذا المؤتمر الإقليمي الأول على الوقوف على نظام تنقل اليد العاملة في حوض البحر الأبيض المتوسط وأبرز، مرة أخرى الحاجة إلى مقاربة التحديات – المتعلقة بالأنظمة والناتجة كذلك عن الجائحة - بطريقة تشرك كل فئات الحكومة والمجتمع."

شارك في حلقة النقاش: **الدكتورة ن. الطويهري، من المعهد التونسي للإحصاء، تقرير إحصاءات هجرة اليد العاملة في بلدان اتحاد المغرب العربي (المرحلة 1)، وهو بحث أجري في إطار برنامج THAMM والبرنامج المشترك بشأن هجرة اليد العاملة، والدكتور ج. بوويور، من جامعة بو وزملاؤه، تقديرات إحصائية لأثر كوفيد-19 على المغاربة المقيمين في الخارج حسب مستويات الهشاشة، (بحث أجري في إطار برنامج THAMM)، والسيدة ف. غارافالو، المبادرات الخاصة بالأثر، الدارسة الاستقصائية حول أثر كوفيد-19 على دخل المغاربة والتونسيين المقيمين بالخارج وحمايتهم الاجتماعية: النتائج الأولية، (بحث أجري في إطار**

برنامج THAMM)، والدكتور ف. فازاني، من مركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية.

وأشارت الدكتورة مارينا مانكي، إلى أن "الحكومات والشركاء على ضفتي المتوسط قد شرعت في إنشاء شراكات جديدة قائمة على تدبير الهجرة على أساس المهارات لصالح الطرفين -دول المنشأ والدول المستقبلة. ومن شأن ذلك أن يساعد على تجاوز الآثار السلبية المباشرة للأزمة، كما سيتيح إنشاء أساس متين للتنقل في المستقبل في المنطقة بطريقة آمنة ومنتظمة وموجهة نحو التنمية."

وقدمت **الدكتورة الطويهري** المبادرة الحالية لاتحاد المغرب العربي، والمدعومة من منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لإفريقيا، والخاصة بالمشروع المشترك بهجرة اليد العاملة الذي يهدف إلى إنتاج إحصاءات هجرة اليد العاملة على المستوى الإقليمي، وبشكل خاص إنتاج التقارير حول وضع الإحصائيات الخاصة بهجرة اليد العاملة على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية. فبالرغم من التحديات المرتبطة باختلاف مستويات جمع البيانات وضعف التنسيق، فإن تقرير اتحاد المغرب العربي يتقدم، ومن المنتظر بأن يعرض ليوافق عليه الاتحاد بحلول نهاية السنة. وبعد هذه المرحلة الوصفية الأولى، سيدعم برنامج THAMM مرحلة ثانية تحليلية للبحث عن البيانات المتاحة حول المسائل المتصلة بواقع العمال المهاجرين في سوق عمل الدول الأعضاء لاتحاد المغرب العربي.

قدم الدكتور فازاني أهم نتائج تقرير لبحث نشره في 2020، بالتعاون مع جاكوبو مازا، تحت عنوان "عمالة هشة: العمال المهاجرون خلال جائحة كوفيد-19". يحلل التقرير ظروف عمل العمال المهاجرين داخل الاتحاد الأوروبي في سياق جائحة كوفيد-19. وبالنظر إلى انتشار العقود المؤقتة، وضع توزيع الدخل، ومدى احتمال إمكانية العمل من البيت بالنسبة للمهاجرين الأساسيين والمهاجرين الآخرين، يبرز التقرير أشكال الهشاشة المحتملة والخاصة بهاتين المجموعتين. ويوجد العمال المولودين في الخارج- لا سيما العمال من خارج الاتحاد الأوروبي – في وضع غير موات على جميع المستويات الثلاثة: فالاحتمال أكبر بأن يتم توظيفهم بشكل مؤقت، وأن تكون أجورهم أقل، وأن تتناسب أعمالهم مع العمل عن بعد بدرجة أقل. ويختتم التقرير بتحديد المجالات المحتملة للتدخل على مستوى السياسات لمعالجة نقاط الضعف هذه.

عرضت **السيدة غاروفالو**، من مبادرات التأثير، مقاربة ومنهجية مسح غير مسبوق لبرنامج THAMM، مع تأثير كوفيد-19 على الدخل والحماية الاجتماعية للمغاربة والتونسيين المقيمين بالخارج.

الدكتور فازاني، مركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية–
"الاحتمال أكبر أن يتم توظيف العمال المتنقلين داخل الاتحاد الأوروبي والعمال الأساسيين من خارج الاتحاد الأوروبي بموجب عقود مؤقتة بنسبة 16% و48% على التوالي، مقارنة بالعمال الأصليين. ويبقى احتمال التوظيف المؤقت للعمال الأجانب الأساسيين قائما بدرجة أكبر وبأجور أقل – خاصة إذا كانوا من خارج الاتحاد الأوروبي – مقارنة بالمواطنين الأصليين، حتى عند مراعاة الاختلافات في المهنة ومستوى التعليم والعمر وتركيبة المجتمعات على أساس الجنس."

وقد صممت الدراسة في دورتين لجمع البيانات الكمية عبر الانترنت من خلال استخدام الإشهار في مواقع التواصل الاجتماعي للوصول إلى فئة يصعب استقصائها في غياب عينة كأساس. وستسعى هذه الدراسة الاستقصائية، والتي تنجز بشراكة مع الشركاء الحكوميين المغاربة والتونسيين، إلى توثيق أثر الأزمة على مستويات دخل المغاربة والتونسيين

المقيمين بالخارج واستفادتهم من الحماية الاجتماعية في أهم دول المقصد في أوروبا وأمريكا الشمالية ودول الشرق الأوسط.

قدم **الدكتور بوويور** النتائج الأولية للتقديرات الإحصائية لأثر كوفيد-19 على المغاربة المقيمين بالخارج حسب مستوى الهشاشة، والتي تمت في إطار برنامج THAMM. وتعد هذه الدراسة، التي تستند إلى البيانات الإحصائية المتاحة للعموم في أهم دول المقصد التي يتواجد بها المغاربة المقيمون في أوروبا، مؤشرا مركبا للهشاشة (يأخذ بالاعتبار الوضع الصحي وكوفيد والبعد الاجتماعي والاقتصادي). تدل النتائج الأولية على تواجد المهاجرين المغاربة في مناطق محرومة محددة، وهو توجه لا يقتصر عليهم وحدهم بل يشير إلى تفاقم عدم المساوات الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، الأمر الذي يؤدي إلى هشاشة وضعهم الصحي بشكل خاص. وستقدم هذه الدراسة كاملة للشركاء المغاربة في وقت لاحق من 2021، كما أنها تنتهي بتقديم توصيات لتعزيز جمع البيانات حول المهاجرين المغاربة بالخارج من خلال عمليات أكثر انتظاما لجمع البيانات ودراسات استقصائية تتم على المستوى المحلي/المجتمع المحلي. وتكشف الدراسة بشكل خاص الفجوات المعرفية الحالية، ولا سيما لدى بلد المنشأ.

الجزء الرابع: أثر كوفيد-19 على التحويلات المالية

قامت **السيدة د. فرنانديز، كبير متخصصي الهجرة والتنمية الاقتصادية، لدى المنظمة الدولية للهجرة**، بتسيير أعمال الجلسة الثانية. وقدم متحدثان بحثا جديدا نشر مؤخرا حول تأثير كوفيد-19 على تحويلات المهاجرين الدوليين: وهما **السيد س. ماكمهون، من مركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية**، التحويلات المالية في إفريقيا **والأستاذ ر. شعبيطة، جامعة الحسن الثاني**، التحويلات المالية للجالية المغربية في سياق كوفيد-19: العناصر الحاسمة والرهانات.

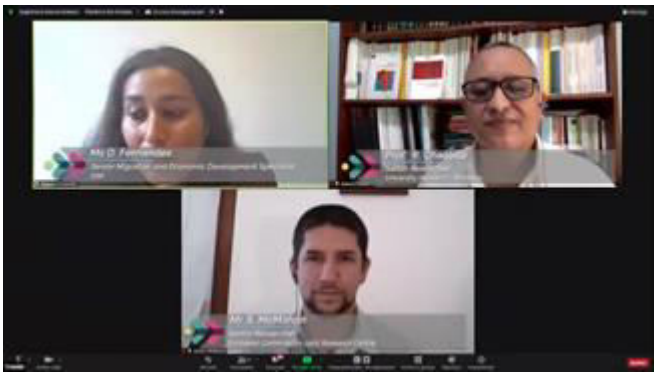

وقد أكد تدخل السيد ماكماهون على حجم التحويلات المالية في المنطقة وزيادة مستمرة على مر الزمن، حيث ارتفعت قيمتها في السنوات العشر الماضية من 17.7 مليار دولار إلى 37 مليار دولار وفقا لإحصاءات البنك الدولي (تحويلات القنوات الرسمية)، في حين أن تحويلات القناة غير الرسمية أكثر من ذلك بكثير.

وأشار المتحدثان خلال هذه الجلسة إلى أنه، وعلى عكس التقديرات الأولية الصادرة عن البنك الدولي، بلغت تدفقات التحويلات المسجلة الرسمية نحو البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل 540 مليار دولار في 2020، أي أقل بنسبة 1.6 بالمائة فقط من إجمالي عام 2019 والذي بلغت التحويلات خلاله 548 مليار دولار، وذلك وفقا لآخر موجز نشره البنك الدولي عن الهجرة والتنمية.

وأكد الأستاذ شعبيطة على مرونة تدفقات التحويلات المالية نحو المغرب والتي ارتفعت بنسبة 6.5 بالمئة خلال 2020. كما زادت التدفقات نحو مصر، التي تتلقى أعلى التحويلات على الإطلاق في إفريقيا، بنسبة 11 بالمئة لتصل إلى مستوى قياسي بلغ نحو 30 مليار دولار في 2020. وأكد السيد سايمون مكمهون أن البيانات الخاصة بعام 2019 سبق وأن أظهرت بالفعل أن مصر كانت أكبر بلد متلق للتحويلات، وأن المغرب وتونس والجزائر تعد من بين أكبر عشرة دول متلقية للتحويلات على أساس البيانات المطلقة عبر المنطقة.

وفيما يتعلق بالأشخاص الذين يتلقون التحويلات المالية، أضاف السيد ماكماهون أن 3/2 من الأشخاص الذين يتلقون تحويلات مالية غير نشطين اقتصاديا أو عاطلين عن العمل، وهذا يعني أنهم يعتمدون اعتمادا كليا على التحويلات المالية، وليس لديهم مصدر دخل آخر.

وتوفر التحويلات تدفقات مهمة للغاية من العملات، مما يساعد على التخفيف من العجز التجاري. ولا يعتمد المغرب على التحويلات المالية كمصدر للعملة الصعبة فقط، بل كذلك كوسيلة لتوفير الفرص لتلبية الاحتياجات الاجتماعية.

وأضاف السيد مظهر بسيوني، مدير عام وزارة القوى العاملة بمصر، أنه نظرا لأهمية تحويلات العاملين المصريين في الخارج، هناك حاجة إلى اعتماد استراتيجية وطنية لتوجيه التحويلات نحو مشاريع التنمية في مصر.

الجلسة 3: تعزيز سياسات واستراتيجيات التوظيف المنصف والأخلاقي

الجزء الأول: التوجهات الناشئة

قام **السيد جايسون ثيد، متخصص مواضيعي إقليمي في مجال تنقل اليد العاملة والتنمية البشرية، المكتب الإقليمي الجنوب افريقي، المنظمة الدولية للهجرة**، بتسيير أشغال حلقة النقاش الأولى من الجلسة الثالثة. ودرست حلقة النقاش الأولى التوجهات الناشئة في التوظيف المنصف والأخلاقي انطلاقا من الدراسات الحديثة والمبادرات السياسية في المغرب وتونس ومصر.

وقدم **السيد إ. ديون، المدير العام لمكتب الاستشارة في مجال التعاون والتنمية (Conseil Arkayn & Company en coopération & développement)**، دراسة أنجزها المكتب بتكليف من برنامج THAMM، حول خرائط التوظيف الدولي من المغرب، وأسفرت الدراسة عن توصيات حول التحولات النموذجية التي تعرفها هجرة اليد العاملة وحوكمة التنقل. وأعرب السيد ديون عن الحاجة إلى وضع إطار مؤسسي جديد يمكن من التنسيق بين المغرب وشركاؤه الدوليين في مجال السياسات المختلفة لتنفيذ استراتيجيات وطنية تهدف لتنظيم الهجرة الآمنة والنظامية، كما أشار إلى أن هناك حاجة إلى فهم جيد للهجرة ولما يمكن أن تقدمه من فرص لبناء الشراكات. وأخيرا أشار إلى الحاجة إلى القيام بتشخيصات على المدى البعيد للوصول إلى حلول مجددة.

تحدث **الأستاذ محمد كريع، من المعهد العالي للتصرف، جامعة تونس**، إلى دمج هجرة اليد العاملة في الاستراتيجية الوطنية للتوظيف، ووضع مسودة استراتيجية وطنية في تونس للتوظيف في الخارج، وقد تم تنفيذ كلا النشاطين بدعم من برنامج THAMM وبمبادرة من مديرية التوظيف الدولي التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل. وأشار الأستاذ كريع إلى أن النموذج الاقتصادي السائد في تونس تسبب في اختلالات كمية في أداء سوق العمل، مما أدى إلى زيادة هجرة اليد العاملة بسبب الفائض المتزايد في عرض العمالة من جهة، ودفع المشغلين إلى المطالبة بهجرة العمالة الى تونس لإشباع الوظائف التي بقيت شاغرة في السوق الوطنية. وأوضح الأستاذ كريع أن دمج هجرة اليد العاملة في استراتيجية التوظيف الوطنية من ناحية، ووضع استراتيجية وطنية للعمالة الدولية من ناحية أخرى أمران مرتبطان بشكل وثيق، يندرجان في استراتيجية محددة تدخل في زخم الإصلاح الذي يجري تنفيذه في تونس على مدى السنوات العشر الأخيرة. ويوفر مشروع الاستراتيجية الوطنية للتوظيف في الخارج، للوزارة والإدارات المسؤولة عن التوظيف الدولي، إطارًا تشغيليًا يعزز حوكمة هجرة اليد العاملة بشكل فعالة. وهو ما يطرح تحديات التنسيق بين المؤسسات بالنظر إلى الطبيعة المستعرضة لموضوع الهجرة.

واختتم الأستاذ كريع حديثه بتحديد رؤية ومنهج الاستراتيجية الوطنية للتوظيف في الخارج لتحقيق الأهداف التالية:

- خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
- معالجة الهجرة المزدوجة، أي الهجرة الوافدة / الهجرة الصادرة، والمخزون / التدفق
- تعزيز مسارات آمنة للهجرة والتوظيف المنصف واحترام حقوق العمال

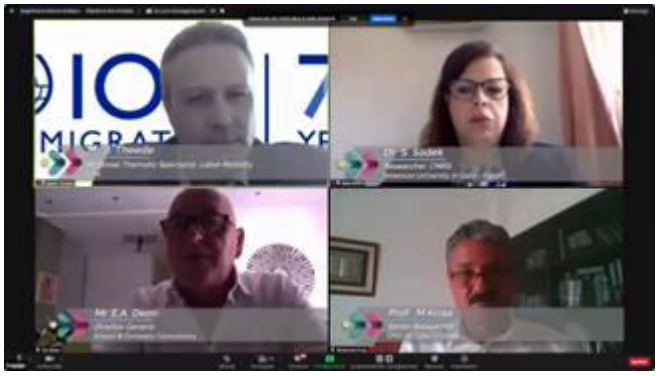

قدمت الدكتور سارة صادق، من مركز دراسات الهجرة واللاجئين بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، منهجية دراسة تشخيصية حول أطر وممارسات توظيف العمالة المصرية بالخارج، ونتائجها الأولية، والتي يجري تنفيذها حاليًا في إطار برنامج THAMM. وأشارت د. صادق إلى أن الأدبيات العالمية تظهر النقص الحاصل في تحليل دور الوسطاء وتنظيم وكالات التوظيف. وتتمثل المنهجية المتبعة في الدراسة، والتي تم تطويرها في بلدان أخرى في إطار مبادرة FAIR لمنظمة العمل الدولية (في تونس على وجه الخصوص)، في توثيق العمليات والممارسات الفعلية على الأرض ومقارنتها بالمعايير الدولية الحالية، مثل المبادئ العامة لمنظمة العمل الدولية والمبادئ التوجيهية التشغيلية للتوظيف المنصف. ويتمثل الهدف النهائي في دعم الحكومة لتعزيز الإطار الوطني للتوظيف الدولي في مصر وحماية المهاجرين المصريين بشكل أفضل، وهو أمر أصبح ذو أولوية على رأس الأجندة الوطنية. وأشارت الدكتورة صادق إلى أن التشريع المصري يقدم مؤشرات وإطارًا تنظيميًا لطريقة عمل الوساطة الخاصة، إلا أن هناك حاجة للتوضيح وتعزيز قدرة الدولة على التنظيم بشكل فعال في الممارسة العملية.

الجزء الثاني: آراء الممارسين

قام **السيد محمد بالعربي، مدير برنامج دعم الهجرة العاملة**

للمغرب العربي، المكتب القطري بالجزائر، منظمة العمل الدولية، بتيسير أشغال الجزء الثاني من هذه الجلسة حول التوظيف المنصف والأخلاقي، والتي أخذ خلالها الكلمة ممثلو المؤسسات الشريكة لبرنامج THAMM لتقاسم التجارب والممارسات في مجال تنظيم التوظيف.

وبالنسبة **لمصر، عرضت السيدة أمال عبد الموجود، وكيل إدارة العلاقات الخارجية بوزارة القوى العاملة،** التحديات في مجال توظيف العمال المهاجرين المصريين. ويمكن تقسيم الصعوبات التي يواجهها المهاجرون المصريون إلى قسمين، القسم الأول يهم المشاكل المتعلقة بالوصول إلى الأسواق الخارجية، والقسم الثاني يتصل بالأزمة المالية التي تسبب فيها الربيع العربي أو الوباء، على سبيل المثال، والتي أثرت على العمال المهاجرين. تنضاف إلى ذلك الحواجز اللغوية التي يصعب أحيانا التغلب عليها، وضعف المعرفة بالقواعد وحقوق العمال في بلد المقصد. ويمكن البحث على حلول بالرجوع الى المعايير الدولية، في مبادئ التوظيف المنصف لمنظمة العمل الدولية، على سبيل المثال، ولكن أيضًا في متابعة احتياجات السوق عن كثب، وضمان مواءمة أفضل بين المهارات والمؤهلات المطلوبة والمتاحة، وتوفير إطار قانوني لحماية العمال، وأخيراً، من خلال تنفيذ بروتوكولات لضمان الحماية الاجتماعية.

بعد السيدة عبد الموجود، تحدث **الدكتور تركي، مستشار أول - رئيس وحدة شؤون العمل، اتحاد الصناعات المصرية،** عن التوظيف المنصف والأخلاقي من منظور صاحب العمل، وعن المبادرات الأصلية المشتركة التي اتخذها أصحاب العمل المصريون لإدماج العمال المهاجرين في قطاعات محددة من سوق العمل المصري. وأشار الدكتور تركي إلى أن العديد من العمال المهاجرين في مصر يميلون إلى العمل بدون عقود. عندما بدأ اتحاد الصناعات المصرية في تنفيذ هذه المبادرات، أدرك أن الشروط التي تضمنها قوانين العمل المصرية لا تفيد، في كثير من الأحيان، العمال المهاجرين. فمن وجهة نظر أصحاب العمل المصريين، من المهم ضمان وصول الموظفين إلى مستوى جيد من التدريب الفني، بالإضافة إلى المؤهلات المطلوبة الأخرى. وأعطى الدكتور تركي مثال 5 مصانع جاهزة لتقديم تدريب تقني مدفوع الأجر للمهاجرين، مع وجبة طعام ودفع ثمن المواصلات. ويعتبر الحوار الاجتماعي ومناقشة شروط العمل قبل التوظيف عنصران مهمان أيضًا، لا سيما بالنسبة لقضايا مثل ساعات العمل، والحماية الاجتماعية والصحية، ومدة العقد.

بعد ذلك، ركزت حلقة المناقشة على المغرب، حيث تدخلت أولاً **السيدة سليمة بن سالم، رئيسة قسم التوظيف الدولي في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات،** والتي قدمت نتائج ونقاط العمل تشخيص أنجز حديثا لخدمات التوظيف الدولية والتوجهات الجديدة، بدعم من برنامج THAMM ومشاريع AMEM المنفذة في إطار الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) في المغرب. قدمت السيدة بنسالم الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وأشارت إلى أنها تأثرت بشدة بالوباء، حيث توقفت أنشطتها بسبب إغلاق الحدود وتدابير الحماية، وكذلك بسبب فقدان العمالة. كما أشارت إلى أن المتطلبات المتصلة بالعمل قد تغيرت، مما أدى إلى زيادة الطلب على التكنولوجيا الجديدة، كما كان على خدمات الوظيفة العمومية أن تتكيف أكثر، ولا سيما فيما يتعلق برقمنة عمليات التوظيف. وتعمل الوكالة الوطنية حاليًا على التكيف من خلال استخدام منصات وبروتوكولات الوساطة وتطبيقات الهاتف المحمول، كما تم اتخاذ تدابير خاصة جدًا للسماح للعمال الزراعيين بالمشاركة في المواسم الزراعية الدولية.

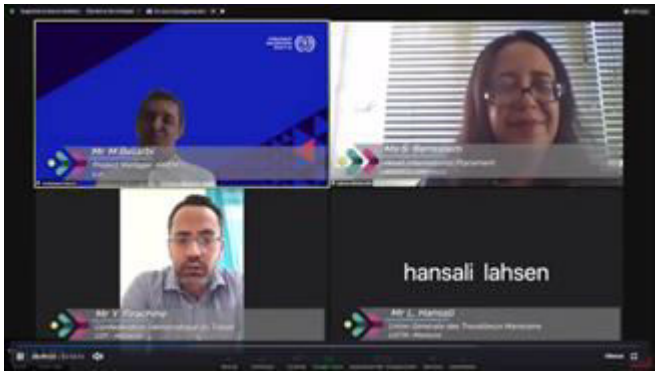

وأكمل **السيد حنصالي من الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، والسيد فيراشين من الكونفدرالية الديموقراطية للشغل،** المناقشة حول المغرب مقدمان منظور النقابات كمساهمة في النقاش. وقد حدث طارئ في آخر لحظة للسيد العلوي، من الاتحاد المغربي للشغل، منعه من المشاركة في المناقشة. بدأ السيد حنصالي بتقديم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وأكد التحديات التي تسببت فيها الجائحة، وهو ما أدى إلى إغلاق الشركات وفقدان مناصب الشغل.

ودعا السيد حنصالي إلى تنسيق أفضل لتدابير التخفيف والدعم التي اتخذتها الحكومة لفائدة الشركات الصغرى.

وتناول الكلمة السيد فيراشين، من الكونفدرالية الديموقراطية للشغل، ليناقش موضوع هشاشة سوق العمل في المغرب حتى قبل أزمة كوفيد-19، وأضاف أن الحكومة تحاول دعم

المشغلين ومأسسة الهشاشة، وأدخلت تعديلات على قانون الشغل، وينبغي ضمان السلامة وعدد لائق لساعات العمل، وأجور منصفة.

وبخصوص العمال المهاجرين، تبقى الإجراءات معقدة ويحتاج العامل إلى الحصول على تأشيرة حتى يتم تشغيله، لذلك يتفادى المشغلون هذه التعقيدات وينحو العمال المهاجرون للعمل في القطاع غير الرسمي.

وشدد السيد فيراشين على التعسفات العديدة التي يتعرض إليها العمال من إفريقيا جنوب الصحراء بخصوص حقوق الشغل الدنيا. وتركز الكونفدرالية الديموقراطية للشغل على المهاجرين الأجانب، وتتتبع وضعهم وتنظم دورات تدريبية لتمكينهم من معرفة حقوقهم.

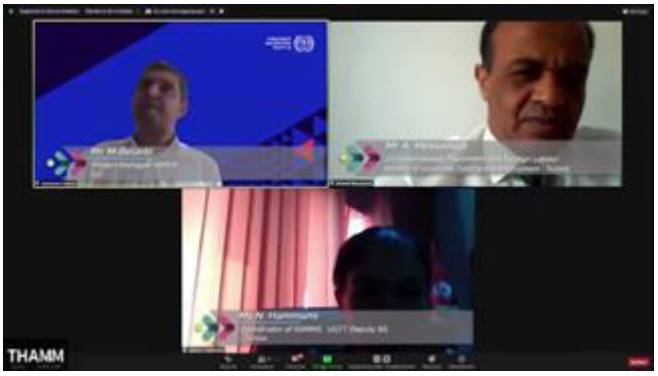

وبالنسبة **لتونس**، تحدث السيد **أحمد مسعودي**، المدير العام من مديرية التوظيف الدولي بوزارة التكوين المهني والتشغيل، عن التغييرات الاستراتيجية التي عرفها قانون هجرة العمالة التونسية وإدارتها. وذكر أن الاستراتيجية الوطنية للتوظيف الدولي تستند إلى مبدأ حماية حقوق العمال المهاجرين، وتسعى لتحقيق الأولويات التالية:

- ضمان حوكمة فعالة لسوق العمل الدولي
- توفير الإطار التشريعي ونظام الحماية الاجتماعية لحماية حقوق العمال المهاجرين
- التعاون الدولي
- شراكات وحوارات مختلفة
- آليات المراقبة لضمان فرص العمل اللائق والتوظيف المنصف
- نظم معلومات متكاملة
- أنظمة تدريب فعالة
- أنظمة قائمة على مبدأ حماية حقوق العمال.

أخيرًا، اختتمت الجلسة المناقشة مع **السيدة نعيمة الهمامي، منسقة الشبكة النقابية للهجرة بالمتوسط وجنوب الصحراء** (RSMMS)، وهي شبكة تضم نقابات من أوروبا وشمال وغرب أفريقيا تركز على حماية حقوق العمال المهاجرين وبناء قدرات النقابات في مجال الحقوق. وتستفيد الشبكة من دعم مؤسسة فريدريش إيبرت بتونس. وتتوفر الشبكة على هيكل كامل ولديها لجنة قيادية تجتمع عند الحاجة، حيث تشمل 30 منظمة نقابية من 17 دولة. وأكدت السيدة الهمامي أن جائحة كوفيد-19 أثرت بشكل كبير على العمل والعمال، والعمال المهاجرين، ويتمثل دور الشبكة في حماية العمال، الذين يجدون أنفسهم بدون عمل أو بدون راتب، من تداعيات الجائحة. لذلك اتخذت الشبكة مجموعة من الإجراءات للحد من الآثار السلبية لهذه الأزمة على العمال: تكثيف اجتماعات التشاور، وضع استبيان للتعرف على الأوضاع في الدول 17 وحالة العمال المتواجدين فيها، إجراء جلسات تفاوض مع الحكومة والمؤسسات البرلمانية، وإقامة حوار مع الجهات المعنية من الحكومة وأصحاب الأعمال والمجتمع المدني.

الجلسة 4: تلبية الطلب على اليد العاملة في قطاعات محددة وحاجات المتصلة بحماية العمال

قامت **السيدة كريستيان كوبتش، متخصصة أولى في مجال هجرة اليد العاملة، منظمة العمل الدولية**، بتيسير أشغال جلسة المناقشة هذه والتي أخذ خلالها أربعة متحدثين الكلمة: **السيد لوكا كلاين-رويشكامب، من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، والذي تحدث عن نتائج ورقة نشرت مؤخرا حول "كوفيد-19 والعاملين الأساسيين: ما هو الدور الذي يلعبه المهاجرون في منطقتكم؟"؛ **والسيدة ساينتك كالانتاريان، من مركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية**، والتي قدمت الخطوط الرئيسية لورقتها حول "تلبية الطلب على اليد العاملة في قطاع الزراعة خلال زمن جائحة كوفيد-19"؛ والسيدة كوفمان، من وزارة الصحة الاتحادية الألمانية، والتي شرحت الأهداف الرئيسية للمبادرة الألمانية "تظافر إجراءات الرعاية" (Konzertierte Aktion Pflege) لسنة 2021، والتي تهدف للاستعانة بعاملين مهرة في مجال الرعاية من بلدان ثالثة؛ وأخيرا السيدة ريبكا سميث، المديرة التنفيذية، شراكات تنقل اليد العاملة، شراكات جديد للمستقبل، والتي قدمت أفكارا جديدة انطلاقا من مقالات للرأي أعدتها مؤخرا.

وأشارت السيدة كوبتش إلى أن السير نحو المزيد من التشغيل الموسمي في هذا القطاع لا يقتصر فقط على الاتحاد الأوروبي،

بل يتواجد كذلك في العديد من البلدان المصنعة مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وأستراليا.

وبدأ **السيد لوكا كلاين-رويشكامب** بتقديم نبذة وجيزة عن مشروع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي صدرت عنه تلك النتائج. ويسعى المشروع لإلقاء الضوء على العلاقة القائمة بين الهجرة والتنمية الإقليمية. وتتمثل أهداف المشروع في: توفير بيانات إقليمية حول الهجرة والمهاجرين أكثر شمولية وأكثر تفصيلا – من خلال تجاوز مستوى الأقاليم (المستوى الترابي TL2)، والوصول إلى دلائل متينة تبين دور الهجرة في التنمية الإقليمية. كما أن المشروع يتناول مجموعتين جديدتين للبيانات حول الهجرة، والبيانات الإقليمية (المستوى الترابيTL2 أو مصطلحات الوحدات الإحصائية الترابية-NUTS 1/2) أو على مستوى بيانات تعداد السكان على أساس البلديات/المقاطعات. وقد أصبح من الواضح، خلال فترات الإغلاق المترتبة عن جائحة كوفيد-19، أن المهاجرين يلعبون في الغالب دورا مهما في قطاعات حاسمة للسير العادي للحياة اليومية. وانطلاقا من هذه التجربة، تقدم الورقة تقييما لدور العمال المولودين في الخارج بالنسبة للخدمات الأساسية (والذين يشار إليهم بالعمال المهاجرين الأساسيين) وذلك على المستوى الإقليمي أي31 دولة أوروبية .كما درست الورقة حصة العمال المهاجرين الرئيسيين من أسواق العمل الإقليمية، وأهمية دورهم في وظائف تتطلب مهارات مختلفة، وكذلك الاختلافات بين المهاجرين من الاتحاد الأوروبي والمهاجرين من غير الاتحاد الأوروبي. ويلعب المهاجرون دورًا حاسمًا في قطاع الرعاية الصحية، حيث أن 23٪ من الأطباء و14٪ من الممرضات ولدوا في الخارج. ففي مدن مثل لندن أو بروكسيل، ما يقرب من نصف الأطباء والممرضات من المهاجرين. وبشكل عام، تتمتع مناطق العواصم بأكبر نسبة من العمال المهاجرين الرئيسيين (20٪). وعلى نفس المنوال، تعتمد المدن على العمال المهاجرين الرئيسيين أكثر من المناطق الأخرى، لا سيما بالنسبة للمهن التي تتطلب مهارات منخفضة، حيث يشكل المهاجرون فيها 25٪ من العمال.

وأشارت **السيدة كالانتاريان** إلى أن الدول الأعضاء المتضررة من جائحة COVID-19 قد لجأت في الكثير من الأحيان إلى فرض أوامر بعدم التنقل لوقف انتشار الفيروس على نطاق واسع. وقد أثرت هذه الأوامر على العديد من الأنشطة الاقتصادية، لكنها صيغت بطريقة لا تمنع إغلاق الأنشطة الأساسية التي تهدف إلى الحفاظ على سلامة السكان ومدهم بالمواد الغذائية. وتعتبر الزراعة واحدا القطاعات التي يجب أن تستمر في العمل، لكن قيود التنقل حالت دون وصول العمال المؤقتين الموسميين الذين يعتمد عليهم القطاع إلى أماكن عملهم، مما أدى إلى الحد من إنتاجية هذا القطاع الأساسي. ويحلل التقرير إمكانات قطاع الزراعة لتعويض العمال الموسميين، الذين تمنعهم أوامر عدم التنقل من الوصول إلى مكان عملهم المعتاد، بالعمال المولودين في الاتحاد الأوروبي. وبالنظر إلى تدفقات اليد العاملة نحو قطاع الزراعة خلال العقد الماضي، يخلص التقرير إلى أن احتمالات التعويض منخفضة. فالعمال في قطاع الزراعة هم في الغالب من الرجال المهاجرين الذين تزيد أعمارهم عن 19 عامًا، يعيشون في المناطق الريفية ولديهم مؤهلات منخفضة. وبعد تحليل توجهات سوق العمل الحديثة، خلص التقرير إلى أن العمال المحليين لا يمكنهم ملء الوظائف الشاغرة المحتملة في هذا القطاع إلا جزئيًا.

بدأت **السيدة كوفمان** بشرح العبارة الألمانية "تظافر إجراءات الرعاية" Konzertierte Aktion Pflege، كنهج موحد تجاه نقص مهن التمريض في ألمانيا، وقد تقرر هذا النهج الموحد بسبب النقص المتزايد الخاص بالتمريض داخل نظام الرعاية الصحية الألماني، حيث حددت حكومة الولاية والحكومة الفيدرالية وذوو الصلة من أصحاب المصلحة الأهداف والقياسات لحل أزمة التمريض على المستوي الوطني: على سبيل المثال، بزيادة عدد طلاب التمريض، وتحسين أجور المتخصصين في الرعاية الصحية، وتحسين إطار العمل للحصول على المزيد من المتخصصين في الرعاية الصحية من بلدان أخرى.

ويتمثل الهدف في تحسين توظيف الممرضين من بلدان ثالثة، وذلك من خلال:

- عمليات التتبع السريعة للطلبات
- الاعتراف والادماج والرصد
- منح علامة الجودة لشركات التوظيف الخاصة لضمان معايير أخلاقية عالية لعملية التوظيف
- شراكات المهارات العالمية

وتتعلق هذه النقطة الأخيرة بشكل خاص بما يلي:

- توسيع نطاق تعليم الممرضات (المستقبليات) اللواتي يرغبن في العمل في ألمانيا أو اللواتي يردن البقاء في بلدهن الأصلي؛

- دعم الممرضات الراغبات في العمل في ألمانيا للحصول على ترخيص ألماني (من الاتحاد الاوربي) - مما سيسمح لهن بالعمل في أي بلد في الاتحاد الأوروبي؛
- يفذ البرنامج في جامعات في دول شريكة ويتضمن محتوى إضافيًا من التعليم الألماني للتمريض يدمج في المناهج الدراسية، بالإضافة إلى دورات اللغة الألمانية؛
- هذا البرنامج مفيد للطلاب في "المسار المحلي" و "المسار الخارجي" والجامعات، ومفيد للمشغلين المستقبليين؛
- إنشاء شبكة مستدامة بين الجامعات الشريكة وطلاب التمريض والمشغلين الألمان.

وأشارت **السيدة سميث** إلى أن النقص في العمالة قد تفاقم بسبب جائحة كوفيد-19، إلا أن الأمر يتعلق بندرة في العمالة وليس نقصا. وقد أضافت الجائحة حواجز تشغيلية وسياسية جديدة للشراكات وحواجز أخرى تتعلق بسمعتها: لا يزال التنقل نفسه مقيدًا بسبب تقييد السفر وإغلاق الحدود بين البلدان. ولذلك، هناك حاجة إلى إقامة شراكات للتوصل إلى حلول فعالة بالنسبة للتكلفة لتقاسم العبء بين جميع أصحاب المصلحة. وفيما يتعلق بالحواجز السياسية المتعلقة بالسمعة، رأت السيدة سميث أن هذه الحواجز انخفضت، وهو ما يعنى أن هناك اعترافًا متزايدًا بالعمال الرئيسيين وبدور المهاجرين في الاقتصاد.

وبينت السيدة سميث أن التغلب على هذه التحديات يتطلب عملًا جماعيًا، حيث سيعمل التحالف على التغلب على الحواجز التي تواجهه بثلاث طرق:

- تحديد الفاعلين الأخرين اللذين يتعرضون لمخاطر أو لديهم احتياجات مماثلة؛
- بناء خطاب مشترك قائم على الأدلة حول احتياجاتهم فيما يخص تنقل اليد العاملة وفوائدها؛
- استخدام هذا الخطاب وقاعدة مشتركة للمعرفة لحشد الدعم للعمل.

وخلال المناقشة، سألت السيدة أوريليا سيغاتي، من منظمة العمل الدولية، عن البيانات المتاحة حول العمالة الناقصة والاعتراف بالمهارات والمؤهلات، والفجوة القائمة بين أنواع الوظائف التي يحصل عليها الأفراد ومستوى المؤهلات التي يتوفرون عليها فعلا، والبيانات الخاصة بالمهاجرين الذين يعملون في قطاعي الزراعة الطب.

وأجاب السيد كلاين روشكامب على السؤال المتعلق بالعمالة الناقصة، موضحًا أنهم أجروا عددًا من التحليلات حول سوق العمل والمهاجرين، وأن المهاجرين لديهم كفاءات أكبر بكثير ويتم توظيفهم في وظائف لا تتوافق مع مؤهلاتهم. لذلك غالبًا ما يتم تخفيضها. وفيما يتعلق بقطاع الرعاية الصحية، المسألة لا تتعلق بعمالة ناقصة، بل تتعلق بالقدرة على دخول قطاع الصحة في المقام الأول.

وأضافت السيدة كالنتريان أنه بالنسبة لقطاع الزراعة انخفاض مستوى التعليم للعاملين في المناطق الريفية وقطاع الزراعة يجعل الكثير من الأشخاص يعملون في مهن بسيطة. وقد يكون السبب بالتالي هو انخفاض مستوى التعليم بالإضافة إلى تعقد الإجراءات المطلوبة في قطاع مثل قطاع الرعاية الصحية.

وسألت السيدة كوبتش السيدة سميث عن الشراكات وبناء التحالفات وكيف تنظر إلى دور المنظمات الدولية، مثل منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة بالنسبة لهذا النوع من بناء التحالفات.

أجابت السيدة سميث بأنه لدى منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة دراية كبيرة وخبرة في مجال بناء التحالفات والحرص على القيام بالأدوار الرئيسية التي تعود لهذه المنظمات. وقد بذلت الكثير من الجهود في مجال الهجرة للتنسيق على المستوى الحكومي، وكانت هناك قطعة أساسية مفقودة تتمثل في القطاع الخاصة، ولا سيما أصحاب العمل، لذلك ينبغي التركيز على التحالف لإشراك هؤلاء الفاعلين.

الجلسة الخامسة. الشراكات العالمية من أجل المهارات

يسرت **السيدة غيروتروي لانو، المتخصصة الإقليمية في موضوع تنقل اليد العاملة والتنمية البشرية بالمنظمة الدولية للهجرة، المكتب الجهوي ببروكسيل،** أشغال هذه الجلسة حول موضوع الشراكات العالمية من أجل المهارات. وتحدثت **السيدة م. جارلابي، خبيرة تنمية رأس المال البشري في المؤسسة الأوروبية للتدريب،** عن "الارتقاء بالمهارات وصقلها من منظور التعلم مدى الحياة". وتناول **السيد فاسيلي يوزانين، أخصائي أول في تسهيل تنقل اليد العاملة، من المقر الرئيسي للمنظمة الدولية للهجرة،** موضوع "قدرة العمالة والمهارات على التكيف والتعافي وفترة ما بعد جائحة كوفيد-19"؛ وقدم **السيد علي سرحاني، من الاتحاد العام لمقاولات المغرب،** بعض الرؤى حول "إعادة المهارات إلى المغرب في بيئة عالمية تتسم بالتنافسية"؛ وركزت **السيدة لورا شميد، أخصائية المهارات من فريق العمل اللائق التابع لمنظمة العمل الدولية، القاهرة،** على "المهارات والهجرة من منظور بناء النظام".

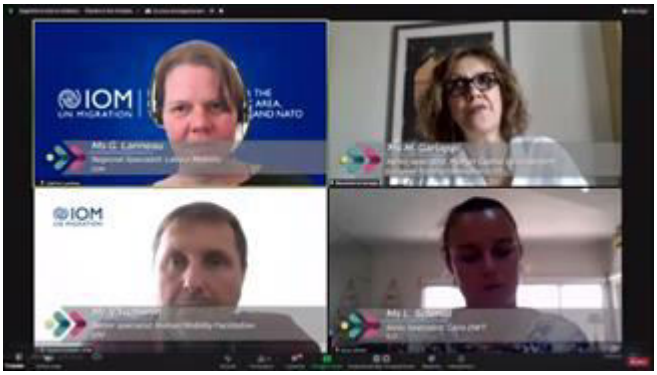

وبينت السيدة غارلبي أن مؤسسة التدريب الأوروبية تروج لأجندة المهارات في مجال بالهجرة والتي لها لصلة ببلدان شمال إفريقيا، من خلال مشروع جديد تحت اسم "بطاقات مهارات بلدان الهجرة"، والتي تشمل المغرب وتونس والأردن ولبنان. وتعد بطاقات الدول هذه أول مدخل لتحليل أبعاد مهارات الهجرة من ثلاث زوايا رئيسية:

- البيانات
- نقطة الوصل
- المشروع والممارسات

ويتكون الجزء الأخير من بطاقات الدولة من التوصيات لعمل المتابعة.

سألت السيدة لانو السيدة غارلابي عن الاعتراف بالمؤهلات التي تعتبر أساسية لوصول المهاجرين إلى أسواق العمل والحد من الاستفادة الناقصة من المهارات، فما الذي تفعله مؤسسة التدريب الأوروبية في هذا الصدد؟

ميزت السيدة غارلابي في ردها بين الاعتراف بالمؤهلات والتحقق من صحة التعلم وتحديد المهارات. إن الاعتراف بمؤهلات المهاجرين يمثل طموحا لا يتحقق دائما بسلاسة. لكن، هناك طريقة أخرى يمكن للمهاجرين أن يستفيدوا من مهاراتهم من خلالها، وهي المصادقة على التعلم المسبق، أي ما تعلموه أثناء العمل. ويتعلق الأمر بتقييم معرفة ومهارات وكفاءات المهاجرين. ولا تفضي هذه العملية تلقائيًا إلى الاعتراف بالشهادات، إلا أنها عملية موثقة ودقيقة ومفيدة للتشغيل، تمكن القطاع الخاص من الاطلاع عما يعرفه المهاجرون وما يمكنهم انجازه، بالإضافة إلى أنها تفتح الطريق للبناء على ذلك التقييم لتقديم مزيد من التدريب. وفيما يتعلق بتحديد المهارات، فلا يتم تقييمها، لذلك ليست لديها نفس دقة العملية السالفة الثانية ولكنها أبانت عن بعض الجدوى بالنسبة لمهارات المهاجرين واللاجئين.

وأوضحت السيدة شميد، أخصائية المهارات، من فريق العمل اللائق، مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة، أن هذا الموضوع موضوع رئيسي بالنسبة لمنظمة العمل الدولية وطريقة لدعم المهاجرين واللاجئين ودعم المجتمعات المضيفة. وتعد زيادة الاعتراف بالمؤهلات والمهارات أمرًا مهمًا للوصول إلى تحقق مهارات التوظيف التي يجب أن تكون قابلة للتحويل وأن يعترف بها سوق العمل. وأضافت السيدة شميد أن هذا الاعتراف يحقق أعلى درجات النجاح عندما يتم من خلال الحوار الاجتماعي مع الحكومات والشركاء الاجتماعيين ومؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني. وقد أنشأت البلدان عددا من المؤسسات للاعتراف الرسمي بالمؤهلات الرسمية سواء من جانب واحد أو بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف.

وأضافت السيدة شميد أن الاعتراف بالتعلم المسبق لا ينجح إلا إذا ربط بالزيادة في الأجور، إذا كان للمؤهلات المعترف بها تأثير مباشر على الوصول إلى سوق العمل والقدرة على المناورة داخلها.

وناقشت السيدة شميد الاعتراف بالمؤهلات الرسمية، والاعتراف من طرف واحد مقابل الاعتراف من أطراف متعددة، وناقشت كذلك الاعتراف بالمهارات المكتسبة بشكل غير رسمي والتي تعد مجالًا جديدًا نسبيًا للتدخل بالنسبة لأنظمة التدريب الوطنية، أي الاعتراف بالتعلم المسبق (RPL). وتتطلب نظم الاعتراف بالتعلم المسبق:

- وضع معايير وأدوات لتقييم المهارات

- وكالات للتحقق من الوثائق الخاصة بخبرة / مؤهلات العمل
- دمج نظم الاعتراف بالتعلم المسبق في إطار السياسة / الإطار القانوني للتعليم الرسمي
- اعداد مقيمين مدربين ووكالات تقييم معتمدة
- توفير أنظمة وطنية متطورة لضمان الجودة

وتناولت السيدة شميد أيضًا نظام الاعتراف المتبادل وخريطة الطريق من خلال 7 خطوات:

1. تحديد مجال المهارات المعروضة على نظام الاعتراف المتبادل
2. قياس المهارات بمقارنتها بمعايير الكفاءة
3. تحديد المؤهلات وقياسها بمقارنتها بالمعايير المرجعية
4. تقييم الترتيبات الخاصة بالتقييم وإصدار الشهادات
5. تقييم ضمان جودة التدريب وتقييم ترتيبات المصادقة
6. اعداد بطاقة سمات العامل المهاجر الماهر
7. تجميع وتقديم الملف

وأضافت السيدة شميد أن تعزيز شراكات المهارات يعد بالنسبة لمنظمة العمل الدولية جزءًا لا يتجزأ من مجموعة كاملة من الخيارات الواعدة على مستوى السياسات لدعم التوظيف والهجرة وتنمية المهارات، ويتصل باستخدام أنظمة توقع المهارات لصياغة سياسات للهجرة تلبي الطلب على المهارات، وتزيد من استفادة المهاجرين من التعليم والتدريب، ومن الاعتراف الثنائي والمتعدد الأطراف بالمؤهلات المكتسبة رسميًا والمهارات المكتسبة بشكل غير رسمي. وتعرف منظمة العمل الدولية شراكات المهارات في مجال الهجرة على النحو التالي: "تهدف شراكات المهارات في مجال الهجرة إلى تنظيم المهارات والهجرة بشكل أفضل عبر البلدان، وزيادة الاستثمارات في تنمية المهارات والاعتراف بها، وتلبية احتياجات بلدان المنشأ والعبور والمقصد وكذلك احتياجات العمال المهاجرين وأصحاب العمل ".

وأشار **السيد يوزانين**، من المنظمة الدولية للهجرة، أن الترتيبات التي قد تصبح بلدان المنشأ والمقصد طرفا فيها قد تختلف (ترتيبات ثنائية أو غيرها)، وأن التركيز بالنسبة لشراكات تنقل المهارات ينصب على الاحتياجات القائمة في سوق العمل وعلى التدريب. وحدد السيد يوزانين الحاجة إلى التدريب وتشجيع التفاني في العمل، إلى جانب آليات الاعتراف بالشهادات وبنتائج التدريب، والتي ينبغي أن تكون جزءًا لا يتجزأ من هذه الشراكات.

وتتمثل الشروط الأولية للشراكة الفعالة التي تحتاج بلدان المنشأ والمقصد تحقيقها فيما يلي:

- تخطيط السياسات على المدى المتوسط والطويل
- الانسجام بين السياسات
- نهج يراعي تعدد أصحاب المصلحة
- آليات لإعداد البيانات
- آليات لجمع البيانات
- ربط شراكات تنقل المهارات بالتنمية المحلية وخطط انشاء فرص العمل في دول المنشأ ودول المقصد
- إنشاء أنظمة لتصنيف المهارات
- الحاجة إلى معالجة الجوانب الاجتماعية لتنقل اليد العاملة والتشغيل

اختتم السيد يوزانين بالتأكيد على ضرورة إقامة شراكات على جميع المستويات الممكنة بين المنظمات الدولية.

أكد **السيد سرحاني**، من الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على أهمية الدور الذي يجب أن يلعبه القطاع الخاص لجذب المهارات لعودتها إلى المغرب. وشدد على أن للشركات استراتيجيات توظيف على المستوى العالمي، وأن البيئة الحالية بيئة شديدة التنافسية، ولا سيما في أعلى سلم المهارات. من منظور الاتحاد العام لمقاولات المغرب، هناك حاجة لتنظيم الكفاءات وتقديم رواتب جذابة. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل جذب المهارات، هناك حاجة إلى توفير الحوافز لتشجيع المهارات على البقاء في بلد المقصد، كالمغرب على سبيل المثال.

ملاحظات ختامية

يسرت السيدة ديدوفيتش، من المنظمة الدولية للهجرة، أشغال هذه الجلسة الأخيرة التي بدأت بتلخيص للمناقشات التي دارت

على مدى الأيام الثلاثة قدمه الدكتور عوض، مع صياغة بعض التوصيات.

وأشار الأستاذ عوض إلى أن المؤتمر الأول لبرنامج THAMM تميز بما يلي:

- مشاركة متوازنة من حيث أصل المتحدثين من كل من أوروبا وشمال إفريقيا، وبحوث كمية ونوعية ومناقشات حول المعرفة، بمشاركة خبراء، وممارسين، وممثلين للحكومات، وشركاء اجتماعيين، وأخيراً وليس آخراً، تميز بمشاركة متوازنة بين النساء والرجال؛
- الدعم الكبير المقدم لمشروع THAMM من طرف المسؤولين الحكوميين والشركاء الاجتماعيين؛
- مناقشات للبيانات التي تناولت كذلك البيانات الموجهة لتستخدم في صياغة السياسات؛
- حجم، وتوجهات التحويلات المالية ودورها؛
- المسائل المتعلقة بالطلب على العمالة ونقصها وندرتها؛
- مقاربات التوظيف المنصف والأخلاقي كأدوات استراتيجية لتنظيم التنسيب الدولي.

بعد ذلك، اقترح الدكتور عوض بعض التوصيات التي تم تلخيصها في الجزء التالي، مع رسائل من ورقة المناقشة للسيد نيكول.

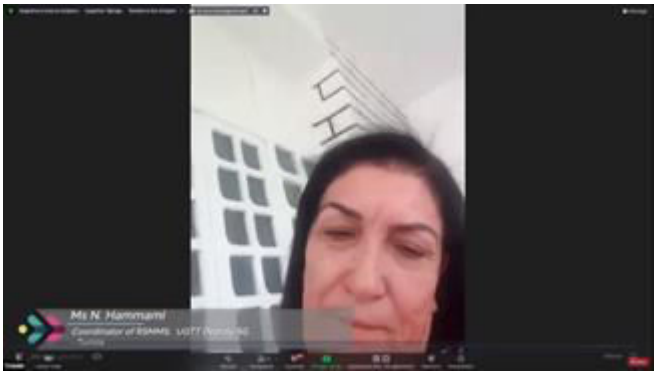

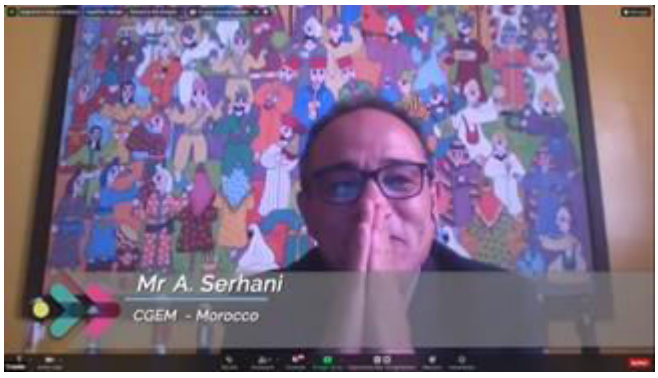

ثم ركزت الجلسة الختامية على نقاط الاتصال للشركاء الاجتماعيين لبرنامج THAMM. أكدت السيدة **نعيمة الهمامي، نائبة الأمين العام المكلفة بالعلاقات الدولية والعربية بالاتحاد العام التونسي للشغل، تونس**، على الفوائد الكثيرة التي يحققها المهاجرون لبلدان المقصد وبلدان المنشأ ولأنفسهم وأسرهم، ودعمهم للاقتصاد. كما ركزت كذلك على أن المهاجرين يخففون من مشكلة البطالة في بلدانهم. وبخصوص الاتحاد العام التونسي للشغل، أضافت أن الاتحاد يعمل على تعزيز حقوق المهاجرين سواء كانوا تونسيين يعملون في الخارج أو عمال مهاجرين يعملون في تونس، ويعمل الاتحاد على توفير الحماية القانونية لهم.

وتحدثت **السيدة همامي** عن شراكات النقابة مع منظمة العمل الدولية في إطار عدة مشاريع (FAIR مشروع الهجرة العادلة، ومشروع أمام الهجرة العادلة في المغرب العربي AMEM، وبرنامج THAMM). واختتمت بالإشارة إلى العديد من الأنشطة التي تم انجازها، مثل إنشاء مجموعة عمل ثلاثية، (تتكون من ممثلين حكوميين وأرباب عمل وعمال) حول هجرة اليد العاملة، داخلة لجنة الحوار الاجتماعي الوطني في تونس.

أما **السيد علي سرحاني، من الاتحاد العام لمقاولات المغرب**، فقد أكد على أن للإنسان الحق في حرية التنقل، وأن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يؤيد حرية التنقل بين البلدان، والتي ينبغي أن تقوم على أساس المعاملة بالمثل. وتعتبر اتفاقيات العمل الثنائية عنصرا مهما في حوكمة هجرة اليد العاملة والتنقل. كما ينبغي أن يدعم برنامج مثل برنامج THAMM العمل في هذا المجال.

وشددت **السيدة ت. ديدوفيتش، كبير الأخصائيين الإقليميين على موضوع تنقل العمالة والتنمية البشرية، المكتب الاقليمي القاهرة، المنظمة الدولية للهجرة** على أهمية هذا المؤتمر والموضوعات. معالجة. وأشارت السيدة ديدوفيتش إلى أن المناقشات والنتائج الرئيسية للمؤتمر ستتحول إلى تقرير. كما

ذكّرت الجمهور بأن موضوع المؤتمر الثاني في العام المقبل سيكون حول كيفية تقييم مخططات التنقل من منظور الحكومة وأصحاب العمل ومنظمات العمال والعمال المهاجرين والخبراء.

واختتمت السيدة ديدوفيتش بتوجيه الشكر لجميع المشاركين والزملاء الذين شاركوا في المؤتمر.

الرسائل والتوصيات الرئيسية للمؤتمر

يستند هذا الجزء إلى عدة مصادر ليقترح مجموعة من الرسائل والتوصيات الرئيسية التي تهدف إلى دعم أصحاب المصلحة في برنامج THAMM: الوكالات المنفذة والشركاء الوطنيون والجهة المانحة. وتتمثل المصادر الرئيسية لهذا الجزء في: ورقة المناقشة للسيد هرفي نيكول، والتي أعدت بتكليف من مؤتمر برنامج THAMM، ورد الأستاذ إبراهيم عوض على ورقة المناقشة، بالإضافة للخلاصة النهائية للمؤتمر، والتي تأتي في شكل توصيات محددة منبثقة عن جلسات المؤتمر.

1. سيستمر **الطلب على العمالة في أوروبا** في الازدياد، ومن غير المحتمل أن يتم استيعاب **فائض العمالة في شمال إفريقيا** في المستقبل القريب. كما أن الوضع الأوروبي يعرف حالة ندرة للعمالة لن يتم حلها من خلال زيادة الأجور فقط. لذلك، من المهم أن نفهم أن دورة جديدة من الاعتماد المتبادل قد بدأت وستستمر. وستتوقف نتائجها البشرية والاقتصادية على مدى التزام كل أصحاب المصلحة.

2. كيف يمكن **لجميع أصحاب المصلحة، بما فيهم الشركاء الاجتماعيون**، أن يشاركوا على نحو أفضل في الحوارات الخاصة بالسياسات على المستويات الوطنية والثنائية ومتعددة الأطراف؟

3. تبدو **الآليات** الحالية **لتجنب هجرة الأدمغة** ضعيفة بالنظر للاحتياجات والضغط المتجدد، وخاصة من طرف الاتحاد الأوروبي. فكيف يمكن لدول الاتحاد الأوروبي تجنب الدفع نحو هجرة الأدمغة بحكم الأمر الواقع، ومساعدة مواطني دول شمال إفريقيا المؤهلين تأهيلاً عالياً حتى يساهموا بشكل أفضل أو يعودوا إلى بلدانهم الأصلية؟ وما مدى فعالية وآفاق السياسات الحالية في بلدان شمال إفريقيا للاحتفاظ بالمواهب التي دربتها هذه بلدان أو استعادتها؟ كيف يمكن تتبع فعالية شراكات المهارات المعلنة لتجنب مخاطر هجرة الأدمغة؟

4. يبدو أن هناك تناقض بين الفهم الحالي للاحتياجات من المهارات في بلدان الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة من دور **"العمال الأساسيين"** أثناء الأزمة والدور الذي لعبه العمال المهاجرون داخل تلك البلدان.

وتقدم هذه الاستنتاجات مؤشرات واضحة على الحاجة لإصلاح المسارات القانونية وخطط التنقل لتسهيل دمج العمال ذوي المهارات المتوسطة والمنخفضة والذين يعتبرون بالرغم من ذلك عمال أساسيين.

5. تدل **الفجوات الحالية في بيانات هجرة اليد العاملة** وغياب منصة معرفية إقليمية، على ضعف ثقافة السياسات القائمة على الأدلة بالنسبة لحوكمة هجرة اليد العاملة. وينبغي **للهيئات الإقليمية وعبر الوطنية** أن تضاعف من جهودها للعمل من أجل زيادة تنسيق ونشر الإحصاءات والمعارف الخاصة بهجرة اليد العاملة.

6. ينبغي على **بلدان المنشأ في شمال أفريقيا أن تدرس وبشكل دوري الطلب على العمال المهاجرين ذوي المهارات العالية والمتوسطة والمنخفضة**. ويمكنها أن تستفيد في ذلك من مراجعات الطلب على المهارات في الاتحاد الأوروبي، التي يتم تحديثها بانتظام والتي ينشرها المركز الأوروبي لتطوير التدريب المهني والمؤسسة الأوروبية للتدريب. كما يمكنها كذلك الاعتماد على التوقعات الوطنية للدول الأعضاء الخاصة بالطلب على المهارات.

7. ينبغي على **دول المقصد الأوروبية تحديث تحديدها للمهارات المطلوبة بشكل دوري ولفت انتباه دول شمال إفريقيا** إليها. والأهم من ذلك، لجذب المهارات واستعمالها بشكل جيد، ينبغي عليها أيضًا صياغة سياسات واضحة حول الاعتراف بكل من المؤهلات والتعلم المسبق.

8. في السياقات التي تكون فيها المؤهلات الرسمية نادرة ويراكم العمال المهاجرون الخبرة بالرغم من ذلك، ينبغي أن تكون هناك **أنظمة ميسرة للاعتراف بالتعلم المسبق**.

9. هناك حاجة لإنشاء مسارات **أكثر كفاءة وفعالية تمكن من المرور من الدراسة إلى التدريب المهني ثم الاندماج في أسواق العمل** بين بلدان شمال أفريقيا وأوروبا وداخلها.

10. أصبحت **قطاعات بعينها في بلدان الاتحاد الأوروبي، مثل قطاعات الزراعة والبناء والسياحة، في بلدان أوروبا الجنوبية** بالتحديد، تعتمد وبشكل متزايد على

العمال المهاجرين. ومع ذلك، فإن ظروف عملهم ومعيشتهم غالبًا ما لا تكون ظروفا مقبولة. فكيف يمكن توفير حماية أفضل لهؤلاء العمال على امتداد دورة الهجرة؟

11. هناك حاجة لإنشاء روابط بين **خدمات التوظيف العمومية في بلدان شمال إفريقيا والشبكة الأوروبية لخدمات التوظيف العامة** (EURES). ومن شأن ذلك أن يسهل التوفيق بين العرض والطلب على العمالة المهاجرة. وهو ما سيساهم بشكل مفيد في تنقل العمال في ظروف آمنة ومنظمة ومنتظمة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

12. هناك **حاجة إلى تحديث الأطر القانونية لوكالات التوظيف الخاصة** من أجل تطوير هذا القطاع والحد من الوساطة غير الرسمية، والتي تعتبر مصدرا للممارسات غير المشروعة، مثل تزوير العقود واستبدالها. كما ينبغي تقديم الحوافز للوكالات عالية الأداء التي تضمن العمل اللائق للعمال المهاجرين. وينبغي كذلك الاستفادة من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 181 (1997) بشأن وكالات التوظيف الخاصة لتطوير الأطر القانونية.

13. هناك **حاجة إلى تطوير البنى التحتية الرقمية أكثر في بلدان شمال أفريقيا** من أجل تسهيل مطابقة العرض والطلب على العمال المهاجرين باستعمال المنصات الرقمية. وينبغي أن تمكن هذه المنصات خدمات التوظيف العامة ووكالات التوظيف الخاصة من أداء وظائفها، كما ستساعد في كشف ممارسات التوظيف السيئة.

14. تعتبر **الاتفاقات الثنائية** أداة مفيدة لتنظيم هجرة اليد العاملة بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد. ويمكن للدول الأوروبية ودول شمال إفريقيا أن تبرم مثل هذه الاتفاقيات، إذا لم تكن متوفرة. كما ينبغي تفعيل الاتفاقات الثنائية الحالية وتحديثها بشكل فعال لمراعاة تغير الطلب على العمالة في بلدان المقصد. وينبغي كذلك، وبشكل خاص، أن تأخذ **الحماية الاجتماعية للعمال** بعين الاعتبار.

15. ينبغي على بلدان شمال إفريقيا أن ترفع من عدد **الملحقين العماليين وعدد مكاتبهم** بشكل يتناسب مع حجم ووجهات هجرات اليد العاملة من تلك البلدان. كما ينبغي توضيح وظائف الملحقين العماليين، بما في ذلك مهمة حماية العمال المهاجرين، وتكييفها مع أسواق العمل ومع الأطر القانونية وأطر الخاصة بالسياسات في بلدان المقصد. كما ينبغي تدريب الملحقين العماليين على حسن أداء هذه الوظائف.

16. يتعين على دول شمال إفريقيا جمع ومعالجة وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بهجرة اليد العاملة. ولذا يجب تحسين جودة البيانات.

17. يتعين على الدول الأوروبية في تعاطيها مع هجرة اليد العاملة ، بما في ذلك هجرة اليد العاملة من شمال إفريقيا، أن تطور وتتخذ موقفا واضحا يسلط الضوء على ضرورة هجرة اليد العاملة و ويبرز المعطيات والأدلة المتعلقة بمساهمتها في الاقتصاد والمجتمع. وقد يساعد هذا الموقف في بناء بيئة بناءة بشأن هجرة اليد العاملة. كمل يجب الكشف عن جذور كره الأجانب من خلال البحوث التي تمكن السياسات العامة من استئصالها. لأنه بدون بيئة مواتية لهجرة اليد العاملة من شمال إفريقيا ، سيكون من الصعب الترويج لها وضمان حماية شاملة للعاملات والعاملين المهاجرين وعائلاتهم الموجودة فعلا في أوروبا.

18. ضرورة القيام بعمليات تحسيس وتوعية تستهدف العاملات والعاملين والمجتمعات في شمال إفريقيا حتى تعترف بالحاجة إلى حماية اللاجئات واللاجئين والعاملات والعاملين المهاجرين في شمال إفريقيا ، وتفهم أنه بسبب تقسيم سوق العمل ، فإنهن وإنهم لا يؤثرون سلبا على توظيف المواطنين ولا على أجورهم.

الملحقات

- المذكرة المفاهيمية
- جدول الأعمال
- موقع المؤتمر
- ورقة المناقشة
- بيان صحفي ومنشورات في وسائل التواصل الاجتماعي

يموّل هذا البرنامج لاتحاد الأوروبي

THAMM

من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال أفريقيا

المؤتمر الإقليمي الأول

آليات تكييف هجرة اليد العاملة لأزمة كوفيد-19
في دول منطقة الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا:
التوجهات الاستراتيجية والعملية والدروس المستخلصة وتبادل التجارب

5, 6 و 7 يوليو 2021

المذكرة المفاهيمية

1- تقديم المؤتمر 2
2- معلومات أساسية حول برنامج "من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا" 3
3- هجرة اليد العاملة وسياق كوفيد-19 4
4- أسئلة المؤتمر، النتائج والمخرجات المتوقعة 7
5- المنهجية والشكل 8
6- تاريخ المؤتمر وصيغة التواصل 9

يتم تنفيذ هذا النشاط من البرنامج من طرف
منظمة العمل الدولية (ILO) والمنظمة الدولية (IOM)

1 -تقديم المؤتمر

يُعتبر برنامج "من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال أفريقيا" (THAMM) برنامج تعاون دولي تنفذه منظمة العمل الدولية (ILO) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) والوكالة البلجيكية للتعاون الإنمائي(ENABEL)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وقد انضمت الوكالة البلجيكية للتعاون الإنمائي إلى برنامج "من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال أفريقيا"، في أغسطس 2020. ويتشارك الاتحاد الأوروبي (EU) والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، في تمويل هذا البرنامج، في إطار نافذة شمال إفريقيا التابعة "للصندوق الائتماني الأوروبي للطّوارئ لدعم تحقيق الاستقرار والتصدي للأسباب الجذرية للهجرات غير النظامية والنازحين في أفريقيا"(EUTF). وتنفذ منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة أربعة من الأهداف المحددة الخمسة للبرنامج (انظر أدناه) بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

يقترح برنامج "من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال أفريقيا" اعتماد مقاربة شاملة لإدارة هجرة اليد العاملة، من حيث الأبعاد الفنية (أطر الحوكمة، والاعتراف بالمهارات والتأهيل، والبيانات الإحصائية وأنظمة المعلومات) والمستفيدين النهائيين (دمج اليد العاملة الاجنبية في أسواق العمل وتوفير المساعدة لليد العاملة الوطنيةالباحثة عن عمل في الخارج). كما تشير الأبحاث الحديثة الصادرة عن مركز المعرفة حول الهجرة والديموغرافيا التابع للمفوضية الأوروبية، إلى أنه "من شأن جائحة كوفيد-19 المستمرة وآليات تكييف الحكومات لها إعادة تشكيل حركات الهجرة، وتحويل مساراتها وتغيير تركيبة السكان المهاجرين عبر العالم"[1]. **لذلك هناك حاجة إلى فهم أفضل للتوجهات الرئيسية التي تشكل معالم حوكمة هجرة اليد العاملة، لا سيما خلال أزمة تُماثل في طبيعتها ومدتها وعمقها أزمة كوفيد-19، لتحديد وتدقيق التدخلات المنفذة في إطار برنامج (THAMM) في شمال إفريقيا.**

ويقدم هذا المؤتمر الإقليمي الأول المقترح فرصة **لتبادل وجهات النظر حول التوجهات الاستراتيجية والعملية والدروس والتجارب في مجال** آليات تكييف **هجرة اليد العاملة لأزمة كوفيد-19، كما تمت ملاحظتها في بلدان أوروبا وشمال إفريقيا.** فمن خلال متابعة العروض عن أحدث نتائج الأبحاث وتقاسم تجارب الممارسين التي تم إنتاجها في إطار البرنامج وخارجه، يعتزم المؤتمر الإقليمي:

- **الوقوف على التوجهات الحالية لهجرة اليد العاملة والتنقل** التي لوحظت داخل المنطقتين و بينهما.
- **الإطلاع عن تنفيذ أنشطة البرنامج** فيما بين جميع الشركاء المشاركين في برنامج (THAMM) عند منتصف مدة البرنامج:
- **إشراك مجموعة من أصحاب المصلحة المعنيين بهجرة اليد العاملة والتنقل للمساعدة على الوصول إلى توافق عملي** حول تأسيس مسارات منتظمة بما في ذلك خلال حالات الأزمات.
- **الإعداد لمرحلة ما بعد الأزمة** بالاستناد إلى الدروس المستخلصة في 2020 و2021.

وسيركز **المؤتمر الإقليمي الثاني**، المقرر عقده عند نهاية البرنامج في يوليو 2022، بشكل خاص على استخلاص الدروس حول مخططات التنقل وتنفيذها حالما يتوفر المزيد من المعرفة الأساسية.

[1] مركز المعرفة حول الهجرة والديموغرافيا التابع للمفوضية الأوروبية ، ٢٠٢٠، نظام أطلس للهجرة – https://ec.europa.eu/jrc/en/news/how-coronavirus2020_reshaping-migration-worldwide

2 -معلومات أساسية حول برنامج " من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا" (THAMM)

يستند برنامج "من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال أفريقيا" إلى تجربة المؤسسات المنفذة في شمال إفريقيا **وخارجها لتعزيز الهجرة ذات المنفعة المتبادلة والتنقل في بلدان شمال إفريقيا**. ويعالج البرنامج **كلاً من البعدين جنوب - شمال وجنوب-جنوب لهجرة اليد العاملة والتنقل، من خلال الحوار والتعاون على المستوى الإقليمي**. ويشمل البرنامج، المخطط له على مدى 36 شهراً، ثلاث دول: مصر والمغرب وتونس، كما يضم وينفتح على بلدان شمال إفريقيا الأخرى، بالنسبة للأنشطة دون الإقليمية، والتي ستتم دعوتها للمشاركة في هذا المؤتمر الإقليمي.

وينسجم البرنامج مع أطر السياسات الحالية على المستوى العالمي (مثل أهداف التنمية المستدامة، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية)، وعلى المستوى الإقليمي (مثل خطة عمل إطار سياسة الهجرة للاتحاد الأفريقي 2018-2030). ويتطابق البرنامج كذلك مع الأولويات الوطنية كما تم تحديدها من خلال سلسلة من المشاورات الأولية وحلقات العمل الوطنية، التي أجريت خلال مرحلة الإعداد، مع أصحاب المصلحة الوطنيين ذوي الصلة.

وعلاوة على ذلك، يساهم البرنامج في تحقيق الهدف (3) "تحسين إدارة الهجرة في بلدان المنشأ والمعبر والمقصد" **للصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي الخاص بإفريقيا**، وتحديداً البرنامج الثاني للعمل ذي الأولوية والمتعلق بتعزيز المنفعة المتبادلة الناتجة عن الهجرة القانونية والتنقل المنبثقة عن إطار العمل التشغيلي الخاص بتدشين نافذة منطقة شمال أفريقيا. كما يتماشى هذا الإجراء مع **المجال ذي الأولوية (الثاني) لخطة عمل فاليتا** "الهجرة القانونية والتنقل،" ومع آخر بيان بشأن تنفيذ الأجندة الأوروبية بشأن الهجرة[2] التي تحدد قنوات الهجرة القانونية مع البلدان الأخرى عبر مبادرات تجريبية كاستراتيجية لتحقيق نتائج ملموسة.

ويتمثل **الهدف العام** للمشروع في تعزيز الهجرة القانونية والتنقل**بما يعود بالمنفعة المتبادلة على البلدان**، ويجري تحقيق ذلك عن طريق الأهداف المحددة التالية:

- **الهدف المحدد رقم 1:** إعداد الأطر السياسية والتشريعية والمؤسسية والتنظيمية في مجال الهجرة القانونية والتنقل بشكل تدريجي، ولا سيما تلك التي تهدف إلى تعزيز حقوق العمال من المهاجرين ومكافحة العمل الجبري وعمل الأطفال والرق؛
- **الهدف المحدد رقم 2:** تحسين آليات تقييم مهارات ومؤهلات المهاجرين واعتمادها والتحقق من صلاحيتها والاعتراف بها؛
- **الهدف المحدد رقم 3:** تحسين إدارة المعرفة والبيانات المتعلقة بالهجرة في مجال الهجرة القانونية والتنقل؛
- **الهدف المحدد رقم 4:** وضع مخططات حول التنقل و/ أو تحسينها؛
- **الهدف المحدد رقم 5:** تعزيز التعاون بين الجهات المعنية في مجال الهجرة القانونية والتنقل، ولا سيما في مجال التوظيف[3].

يُنظم هذا المؤتمر الإقليمي، وبشكل أدق، كجزء من تنفيذ الهدفين المحددين 1 و 5.

[2] بيان من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ومجلس النواب بشأن تسليم الأجندة الأوروبية بشأن الهجرة، البيان النهائي (2017) 558.

3 -هجرة اليد العاملة وسياق كوفيد-19

في تحول غير مسبوق للأحداث في زمن العولمة، أدت أزمة **كوفيد-19 إلى إغلاق شبه كامل للحدود بين مناطق العالم** وداخلها. في حين تم اتخاذ هذه القرارات على مدى بضعة أسابيع كنتيجة مباشرة للضرورة الملحة لاحتواء الوباء، إلا أنه ينبغي تقييم آثارها المباشرة وطويلة الأمد على سياسات الهجرة، وبشكل أكثر تحديدًا على تنقل العمال، وفهمها.

ولا تُستثنى من ذلك **المساحة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا**، أي المنطقة الجغرافية السياسية المتوسطية. فقد خلقت أزمة الهجرة خلال عام 2015 زخمًا سياسيًا في قمة فاليتا لمعالجة الأسباب المباشرة والجذرية لديناميكيات الهجرة الإفريقية -الأوروبية، وأعادت التأكيد على الحاجة إلى تحديد المسارات المنتظمة لهجرة اليد العاملة.

وحسب منظمة العمل الدولية،أثرت **جائحة كوفيد-19 بشكل كبير على 2,2 مليار عامل وعلى الاقتصادات في جميع أنحاء العالم**، الأمر الذي أدى إلى فُقدان ما يعادل 305 مليون وظيفة بينما تواجه 436 مليون شركة مخاطر عالية تُهدد بتعطيل عملها. وقد تأثر العمال المهاجرون واللاجئون بشكل خاص حيث يخدم العديد منهم في الخطوط الأمامية ويؤدون وظائف أساسية في مجال الرعاية الصحية، والخدمات، وتجارة المواد الغذائية بالتقسيط، والزراعة، وقطاعات أخرى. بالإضافة إلى مستويات البطالة المرتفعة وما ينتج عنها من خسارة في الدخل، يواجه العمال المهاجرون واللاجئون مستويات متزايدة من التمييز والكراهية للأجانب، وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة في خطر انتقال الفيروس بسبب ظروف المعيشة في الأماكن المكتظة أو غير الملائمة، والقيود المفروضة على الحركة. علاوة على ذلك يضطر الكثيرون أيضًا إلى العودة إلى بلدانهم الأصلية التي تعاني بالفعل من ارتفاع في معدلات البطالة. كما يتأثر العمال المهاجرون بشكل خاص بسبب ارتفاع نسبتهم في القطاع غير الرسمي الذي يميل إلى التأثر بشكل أكثر حدة بآثار الجائحة، ويرجع ذلك إلى إهمال تدابير الصحة والسلامة عادة وغياب الحماية الاجتماعية في السياقات غير الرسمية. ويقدم البحث الذي أجراه فاساني ومازة حديثا (Fasani and Mazza) (2020)- بطلب من مركز الأبحاث المشترك، أدلة تبين أن "العمال المولودين في الخارج - وخاصة المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي – يوجدون في وضع غير موات [... من حيث] التشغيل المؤقت، [والحصول على] أجور أقل و [شغل] وظائف أقل قابلية للعمل عن بعد "[3].

كما يمثل **انخفاض التحويلات** إحدى النتائج الوخيمة الأخرى للأزمة، حيث تؤثر هذه العملية بالفعل على أسر المهاجرين واقتصادات بلدانهم الأصلية. وحسب تقديرات البنك الدولي،من المتوقع أن تنخفض التحويلات العالمية بنحو 20٪ في عام 2020 بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والإغلاق، و19,6٪ بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتصل إلى 47 مليار دولار في عام 2020، بعد أن عرفت نموا بمعدل 2,6 في المائة في 2019. ويدعو ديليب راثا، رئيس برنامج شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة

[3] Fasani, F. and Mazza, J., A Vulnerable Workforce: Migrant Workers in the COVID-19 Pandemic, EUR 30225 EN, Publications Office of the European Union, Ispra, 2020. https://publications.jrc.ec.europa.eu/repository/bitstream/JRC120730/online.pdf

والتنمية(KNOMAD) في البنك الدولي[4]، إلى ضرورة "اتخاذ إجراءات سريعة من شأنها أن تسهل إرسال التحويلات المالية واستقبالها حتى يتوفر دعم لسُبل عيش المهاجرين وأسرهم هم في أشد الحاجة إليه. وتشمل هذه الإجراءات التعامل مع خدمات التحويلات باعتبارها أساسية وجعلها في متناول المهاجرين بدرجة أكبر[5].

وفي السياق الذي تتجاوز فيه تدفقات التحويلات المالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة من 2013 إلى 2018، كما حدث في شمال إفريقيا، يمكن أن يكون لمثل هذا الانكماش عواقب وخيمة خاصة على السكان الأكثر ضعفاً والأكثر إعالة. فبالنسبة لمنطقة إفريقيا، كانت دول شمال إفريقيا (مصر والمغرب وتونس والجزائر) من بين الدول العشرة الأولى المتلقية لملايين الدولارات الأمريكية في عام2019.[6]

تُظهر هذه الآثار من خلال **أساليب متعددة كيف تعمل المقاربات المهمة والمفيدة، في مجال حماية العمال المهاجرين، كحاجز يقي من أسوأ الآثار المترتبة على مثل هذه الأزمات**. وكشفت أزمة كوفيد-19 عن العديد من خطوط التصدع في ممارسات هجرة اليد العاملة القائمة، والمخاطر المرتبطة بترك العمال في القطاع غير الرسمي ومدى الأهمية التي يكتيسها (والتي كان سيكتسيها) توفير حماية أفضل للحقوق الأساسية للعمال المهاجرين في العمل، وسلامتهم وأمنهم، وحمايتهم خلال دورة الهجرة بأكملها، وبالطبع توفير الحماية الاجتماعية لهم، بالاعتماد على المعايير الدولية المنصفة والأخلاقية للتشغيل[7].

ومع ذلك، كشفت قرارات إغلاق الحدود المتخذة داخل الاتحاد الأوروبي، وعبر بلدان شمال إفريقيا، **عن ثبات فكرة السيادة الإقليمية**، بل ويمكنها أيضا إعادة تنشيط النهج الحمائية المحافظة تجاه تكامل سوق العمل، مع احتمال أن يكون لها تأثير سلبي متزامن يتمثل في تفاقم الاقتصاديات غير الرسمية واستغلال اليد العاملة. هناك قلق لدى العديد من المحللين أنه في حين أن أزمة كوفيد-19 ليست أزمة هجرة في حد ذاتها، إلا أنها قد تخلق أرضية مواتية لحلول سياسية متطرفة زائفة، مثل الإغلاق التام للحدود، و بناء الجدران على سبيل المثال.[8]

في **أوروبا**، تم تعليق العمل بمجال منطقة شنغن بحكم الأمر الواقع (فقد اتخذت 15 دولة عضوًا في الواقع قرارات أحادية الجانب بشأن إغلاق حدودها في شهر مارس)[9]. وفيما يتعلق بحدودها الخارجية، أصدرت المفوضية في 16 مارس 2020 حظرا مؤقتا على الرحلات غير الضرورية إلى الاتحاد الأوروبي، بعد أيام قليلة من الحظر الأمريكي على رحلات الأوروبيين. ويحث الميثاق الجديد حول الهجرة واللجوء، الذي تم

[4] برنامج شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية(KNOMAD) هو مركز عالمي للمعرفة والخبرة السياسية بشأن قضايا الهجرة والتنمية. (لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة: https://www.knomad.org/about-us)

[5] https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/04/22/world-bank-predicts-sharpest-decline-of-remittances-in-recent-history

[6] Kalantaryan, S. and McMahon, S., *Covid-19 and Remittances in Africa*, EUR 30262 EN, Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2020, p.12, https://publications.jrc.ec.europa.eu/repository/bitstream/JRC121055/remittances_in_the_context_of_covid_19_africa_120620 20_final_online_clean.pdf

[7] أشارت العديد من المنشورات إلى الأطر القائمة:
Protecting migrant workers during the COVID-19 pandemic ; Seasonal Migrant Workers' Schemes: Rethinking Fundamental Principles and Mechanisms in light of COVID-19

[8] https://www.aljazeera.com/news/2020/03/south-africa-build-40km-fence-zimbabwe-border-200320062936120.html

[9] يلاحظ بعض المحللين العواقب المتعددة للأزمة على السياسةالأوروبية المشتركة للهجرة واللجوء:
https://oecd-development-matters.org/2020/04/02/covid-19-consequences-for-international-migration-and-development/; https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/tardis_bertossi_migrations_covid_2020-1.pdf

الإعلان عنه، في سبتمبر 2020، على إلغاء إطار عمل دبلن الثاني وإعادة تشكيل السياسات بشكل عميق[10]. لذا تعمل المفوضية الأوروبية جنبًا إلى جنب مع النقابات العمالية وغرف التجارة ومنظمات أصحاب العمل على تعزيز دمج المهاجرين واللاجئين في سوق العمل في إطار الشراكة الأوروبية حول الاندماج الموقعة في 20 ديسمبر 2017 وأجندة المهارات الأوروبية التي تم تقديمها في يوليو 2020[11].

ولا تمثل **منطقة شمال إفريقيا** مجالاً للتنقل الحر، فهي تنتمي إلى الاتحاد الأفريقي، وتلتزم بذلك، إلا أنها تبقى خاضعة لسيطرة سياسات الهجرة الوطنية. وبالرغم من غياب مجال متكامل للتنقل، ناهيك عن سوق عمل واحد، سمحت العديد من الاتفاقيات بين بلدان شمال إفريقيا، والتي أخذت شكل إعفاءات من التأشيرة، "واتفاقيات تأسيس الشركات في البلد الأجنبي"، واتفاقيات الضمان الاجتماعي، خلال عقود، بدرجة معينة من سلاسة تدفقات هجرة اليد العاملة بين هذه البلدان. ومع ظهور كوفيد-19، تم تعليق الرحلات الجوية التجارية الدولية من وإلى أوروبا وبين دول شمال إفريقيا لعدة أشهر؛ وتم إغلاق الحدود من جانب واحد من قبل جميع الدول في مارس 2020كما تم تعليق إصدار التأشيرات حتى إشعار آخر. ولم يهدأ الوضع إلا بالنسبة لبعض البلدان في سبتمبر2020 ، لكن لوحظت انتكاسات أيضًا عندما ضربت الموجة الثانية أوروبا وشمال إفريقيا، حيث قررت تونس والجزائر والمغرب العودة إلى حظر التجول والإغلاق الجزئي لحدودها الدولية. ولم يلاحظ فتح الحدود الدولية من جديد بشكل عام إلا في يونيو 2021، ولكن طبقا لتدابير تخص كل بلد على حدة، وسيبقى علينا أن نقيم طبيعة الحركة المهنية التي سيتيحها ذلك خلال الأشهر القادمة.

بيد أنه، وبالرغم من ذلك، هناك **علامات مشجعة على اعتماد تدابير معتدلة ونوايا بناءة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط**. حيث اتخذت معظم دول شمال إفريقيا خطوات للسماح لمزدوجي الجنسية والمقيمين، بالسفر / إعادة أفراد أسرهم إلى الوطن؛ ولم يتم إلغاء مخططات التنقل بل تم إبطاؤها أو تعليقها مؤقتًا، واستمرت عمليات التوجيه، قبل المغادرة، و اختيار المرشحين والتدريب ، في الغالب عن بُعد، وأخيراً وليس آخراً،استمر تنفيذ برامج التعاون الإنمائي الهادفة إلى تعزيز مخططات هجرة اليد العاملة النظامية. ويدعو العديد من المحللين إلى استخلاص الدروس من الأزمة وترجمتها إلى إصلاحات عميقة لسياسات الهجرة، لا سيما فيما يتعلق بتسوية أوضاع العمال المهاجرين وتوفير حماية أفضل لهم[12]. وتؤكد الأبحاث التي أنجزت حديثا الدور المهم للغاية الذي يلعبه العمال المهاجرون في مهن رئيسية: وجدت دراسة حديثة أن 13 ٪ ، في المتوسط، من العمال الرئيسيين ينتمون إلى المهاجرين في الاتحاد الأوروبي، وما يصل إلى ثلث العمال الرئيسيين في بعض المهن (مثل عمال النظافة والمساعدين والعمال في مجال التعدين والبناء والتشييد)، هم من المولودين في الخارج[13]، وفي بعض القطاعات، مثل الزراعة، لا يمكن للعمال المحليين شغل المناصب التي تركها العمال المهاجرون، بسبب القيود المفروضة على التنقل أثناء تفشي فيروس كورونا، إلا جزئيا.[14]

[10] https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/cwp_2020_new_policy_objectives_factsheet_en.pdf و
https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_20_1657

[11] https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_20_1561

[12] تحتوي بعض الأوراق التي يمكن الوصول إليها من خلال الرابط التالي على مثل هذه التحليلات:
Historic shocks can bring about historic changes. Fixing our broken migration system should be one of them; Less gratitude, please. How COVID-19 reveals the need for migration reform; Regularizing Migrant Workers in Response to COVID-19; Migrants' contribution to the COVID-19 response; Four Reasons to Keep Developing Legal Migration Pathways During COVID-19; Labor Mobility in the Post-COVID-19 Era: The Case for Partnerships; Foreign, essential and undocumented: A snapshot of irregular immigration in Spain.

[13] Fasani, F. and Mazza, J., Immigrant Key Workers: Their Contribution to Europe's COVID-19 Response, 2020. https://ec.europa.eu/migrant-integration/librarydoc/immigrant-key-workers-their-contribution-to-europes-covid-19-response

[14] Kalantaryan، S.، Mazza، J.، Scipioni، M.، تلبية الطلب على العمالة في الزراعة في أوقات جائحة COVID 19 ، مكتب منشورات الاتحاد الأوروبي ، لوكسمبورغ ، 2020

4 -أسئلة المؤتمر، النتائج والمخرجات المتوقعة

لذلك، في ضوء حالة عدم اليقين التي خلقتها هذه التدابير المختلفة، والتي ظل معظمها دون تغيير حتى أوائل عام 2021، والتأثير الملموس بالفعل على الآلاف من العمال الذين تقطعت بهم السبل والعائدين، هناك **عدة أسئلة** تستحق الدراسة:

- ما الذي نتعلمه من القرارات السياسيةالحالية المتعلقة بهجرة اليد العاملة،المرتبطة بفيروس كورونا في كل من أوروبا وبلدان شمال إفريقيا؟
- ما هي المتغيرات أو العوامل الرئيسية التي يحتمل أن تؤثر على النهج الاستراتيجية والقرارات العملية بشأن قضايا هجرة اليد العاملة في الأشهر المقبلة؟
- ما هي التقييمات المتاحة الخاصة باحتياجات سوق العمل واستشراف المهارات في البلدان المرسلة وبلدان المقصد؟ كيف تستجيب مؤسسات القطاع الخاص في البلدان المختلفة وما هي الدروس التي استخلصتها من الأزمة فيما يتعلق بهجرة اليد العاملة وتنقلها؟
- هل خلقت أزمة كوفيد-19 فرصًا جديدة فيما يتعلق بحماية اليد العاملة المهاجرة، فيما يخص، على سبيل المثال، أوضاع المناصب التي يشغلها المهاجرون (بعد إدراك طبيعتها الأساسية) أو من حيث اتفاقيات هجرة اليد العاملة الثنائية التي تم إعادة التفاوض بشأنها واتفاقيات الضمان الاجتماعي؟[15]

يهدف هذا المؤتمر الإقليمي إلى المساهمة في الحوار الخاص بحوكمة هجرة اليد العاملة من **المستوى المتوسط إلى العالي، وهو موجه لصانعي السياسات والممارسين** في المنطقتين الواقعتين على ضفتي البحر الأبيض المتوسط بهدف تحقيق النتائج التالية:

1. الوقوف على وضع حوكمة هجرة اليد العاملة والتوجهات الاستراتيجية والعملية بغية تحديدالفجوات في أنظمة حماية العمال المهاجرين من النساء والرجال، وكيف يمكن أخذها في الاعتبار عند تنفيذ برنامج (THAMM)، و تنفيذها على نطاق أوسع من قبل أصحاب المصلحة الإقليميين؛
2. تحديد الدروس التي يجب استخلاصها والمجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحث، وإجراء الرصد للاتجاهات المحددة في حوكمة هجرة اليد العاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار أجندة الاتحاد الأوروبي لعام 2021 الخاصة بالمواهب؛
3. صياغة توصيات ملموسة وعملية حول السياسات لتُرفع للمفوضية الأوروبية، وللدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (ولا سيما المشاركة منها في برنامج "من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا") ولدول شمال إفريقيا بهدف تعزيز حماية العمال المهاجرين من شمال افريقيا بشكل مستدام خلال فترات الأزمة.

ومن المتوقع أن تكون **المخرجات الرئيسية** للمؤتمر على النحو التالي:

- **دراسة مرجعية** تلخص نتائج الأبحاث المتوفرة حول تأثير أزمة كوفيد-19على توجهات حوكمة هجرة اليد العاملة داخل المنطقتين وبينهما (الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا) وتعرض نتائج برنامج (THAMM)؛
- **تقرير للمؤتمر** يحتوي على ملخص المناقشات، والتوصيات الرئيسية التي تمت صياغتها من طرف الخبراء وخلال المناقشات الجماعية، ومن خلال جميع العروض، وقائمة بالبحوث المرجعية والأعمال المنشورة للممارسين؛

, https://ec.europa.eu/irc/en/publication/annual-reports/meeting-labour-demand-agriculture-times-covid-19-pandemic

[15] على سبيل المثال، تم وضع لوائح جديدة للعمالة الموسمية في ألمانيا لتسهيل عمليات توظيفهم؛ راجع أيضا إصدارات الاتحاد الأوروبي: https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/docs/pages/00_eu_inform3_labour_migration_2020_en.pdf

- **سلسلة من الحلقات المسجلة (البودكاست)** بالفيديو للمؤتمر ولقاءات الخبراء والممارسين؛
- **بيان صحفي.**

5 -المنهجية والشكل

على إثر صياغة هذه المذكرة المفاهيمية، طلبت منظمة العمل الدولية بالتعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للهجرة، إنجاز **دراسة مرجعية لإصدار ورقة مناقشة حول "تأثير وباءكوفيد-19على توجهات حوكمة هجرة اليد العاملة في أوروبا وشمال إفريقيا"**.

وستكون وثيقة العمل هذه بمثابة الأساس للمناقشات في المؤتمر. واستنادًا إلى أحدث نتائج البحوث التي أجريت في أوروبا وشمال إفريقيا بالإضافة إلى البحث الدولي، سوف توفر هذه الورقة تلخيصًا للتوجهات الحالية لحوكمة هجرة اليد العاملة كرد فعل على الجائحة عبر الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا المعنية، كما ستربط تلك التوجهات بالدروس المستخلصة من البيانات الموجودة حول التأثير الفعلي للأزمة على العمال المهاجرين من النساء والرجال. وسوف تُتاح هذه الورقة قبل المؤتمر لتنوير المناقشات أثناء المؤتمر وتوجيهها.

ستتم دعوة **المشاركين المستهدفين** انطلاقا من قوائم الشركاءالوطنيين في برنامج (THAMM) بما في ذلك الممارسون وصانعو السياسات (مصر والمغرب وتونس)، مع توسيع القوائم لتشمل المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وأصحاب المصلحة المعنيين من الحكومات والشركاء الاجتماعيين، وباحثين، وجامعيين، وصحافة متخصصة، بما في ذلك، وكما أشرنا إلى ذلك، الممارسين وصانعي السياسات من الجزائر وليبيا.

تاريخ المؤتمر وصيغة التواصل

تم تحديد موعد المؤتمر أيام **5 و 6 و 7 يوليو 2021**، وسيتم بشكل افتراضي عبر الإنترنت فقط، بسبب عدم اليقين المرتبط بقيود السفر في ظل أزمة كوفيد-19 الحالية.

يموّل هذا البرنامج الاتحاد الأوروبي

THAMM

من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال أفريقيا

المؤتمر الإقليمي الأول

افتراضي عبر الأنترنت

آليات تكييف هجرة اليد العاملة مع أزمة كوفيد-19 في دول منطقة أوروبا وشمال أفريقيا

التوجهات الاستراتيجية والعملية والدروس المستخلصة وتبادل التجارب

5 و6 و7 يوليو 2021 - المنطقة الزمنية بتوقيت غرينيتش+1 (الرباط)

مشروع جدول الأعمال

الإثنين 5 يوليو

اليوم الأول: تحديد السياق العام وجمع الدروس المستخلصة من البحوث

9:00–8:45	**تسجيل المشاركين عبر الإنترنت**
10:00–9:00	**حفل الافتتاح** **ميسر الجلسة: السيدة أوريليا سيجاتي، مديرة برنامج (THAMM)، منظمة العمل الدولية (ILO)** **كلمات الترحيب** - **سعادة السفير إيهاب بدوي، مساعد وزير الخارجية للشؤون متعددة الأطراف والأمن الدولي، وزارة الخارجية**، مصر - **السيدة السيد رياض شوّد، رئيس ديوان وزارة الشباب والرياضة والإدماج المهني**، تونس - **السيدة هنريكي طروطمان، مديرة، الإدارة العامة لمفاوضات الجوار والتوسيع (DG NEAR)**، المفوضية الأوروبية -
10:10–10:00	**صورة جماعية**
11:00–10:10	**الجلسة الأولى: تحديد إطار المؤتمر والتوقعات** **ميسر الجلسة: السيدة تانيا ديدوفيتش، كبير الاخصائيين الإقليميين لشؤون تنقل اليد العاملة والتنمية البشرية، المنظمة الدولية للهجرة، المكتب الاقليمي بالقاهرة، المنظمة الدولية للهجرة (IOM)** - **د. صابر سليمان، مساعد الوزير للتطوير المؤسسي وشئون مكتب الوزير، وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج**، مصر - **السيد أحمد مسعودي، مدير عام، التشغيل الدولي واليد العاملة الأجنبية، وزارة التكوين المهني والتشغيل**، تونس

12:00–11:00	**الجلسة الثانية: أزمة كوفيد-19 والسياسات الخاصة بهجرة اليد العاملة وتنقل العمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط – الأسئلة الرئيسية** **ميسرة الجلسة: السيدة ميشيل لايتون رئيسة قسم هجرة اليد العاملة في منظمة العمل الدولية** **الجزء الأول: تحديد السياق العام، ووضع إطار للمناقشة** • ورقة المناقشة الافتتاحية: **آليات تكييف هجرة اليد العاملة لأزمة كوفيد-19 في الدول الأوروبية ومنطقة شمال إفريقيا: نظرة عامة على النتائج الرئيسية للأبحاث**، الدكتور هيرفي نيكول، مؤسسة صامويل هول (*Samuel Hall*) (بحث أجري في إطار البرنامج) • المستجيب: البروفيسور إبراهيم عواد، مدير مركز دراسات الهجرة واللاجئين (*CMRS*)، الجامعة الأمريكية في القاهرة • مناقشة
13:00–12:00	**الجزء الثاني: حلقة نقاش – الميثاق الجديد للاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة: ماهي الآثار المترتبة عن هجرة اليد العاملة وتنقل العمال على دول الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا؟** • السيدة ماجدلينا جاجبيلو، المديرية العامة للهجرة والشؤون الداخلية المفوضية الاوروبية • الدكتورة هيلين ديمبستر ، نائبة المدير والمساعدة الأولى للدفاع عن السياسات والهجرة والتهجير والسياسة الإنسانية ، مركز التنمية العالمية ، لندن • السيدة أمال الوصيف (مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد) • مناقشة
14:00–13:00	***استراحة الغداء***
16:30–14:00	**الجلسة الثانية. أزمة كوفيد-19 والسياسات الخاصة بهجرة اليد العاملة وتنقل العمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط – الأسئلة الرئيسية (تكملة)** **الجزء الثالث: النتائج الحديثة من التحليل الإحصائي والدراسات الاستقصائية الكمية** **ميسرة الجلسة: السيدة مارينا ماتكي، رئيسة شعبة تنقل العمال والتنمية البشرية، المنظمة الدولية للهجرة** • الدكتورة نادية الطويهري، المعهد القومي للإحصاء (تونس)، **تقرير إحصاءات هجرة اليد العاملة في بلدان اتحاد المغرب العربي (المرحلة الأولى)**، (بحث أجري في إطار برنامج (THAMM) والبرنامج المشترك بشأن هجرة اليد العاملة (JLMP)) • الدكتور جمال. بوويور، (جامعة بو وزملاؤه)، **التقديرات الإحصائية لأثر كوفيد-19 على المغاربة المقيمين في الخارج حسب مستويات الهشاشة** (بحث أجري في إطار برنامج THAMM) • السيدة فرانشيسكا جاروفالو Impact Initiatives ، **الدراسة الاستقصائية لأثر أزمة كوفيد-19 على دخل المغاربة والتونسيين المقيمين في الخارج وحمايتهم الاجتماعية: النتائج الأولية** (بحث أجري في إطار برنامج THAMM) • الدكتور فرانسيسكو فازاني ، لمركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية، **قوة عاملة تعاني الهشاشة: العمال المهاجرون في ظل جائحة كوفيد-19** • مناقشة
16:30	**نهاية اليوم الأول**

الثلاثاء 6 يوليو

اليوم الثاني: المكونات الفنية لسياسات هجرة اليد العاملة

9:45–9:30	**أبرز نقاط اليوم الأول (مقطع فيديو)**
10:30–9:45	**الجلسة الثانية. أزمة كوفيد-19 والسياسات الخاصة بهجرة اليد العاملة وتنقل العمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط – الأسئلة الرئيسية (تكملة)** **الجزء الرابع: أثر كوفيد-19 على التحويلات المالية** **تيسير الجلسة: السيدة فرناندیس، كبير الاخصائيين في الهجرة والتنمية الاقتصادية ، المنظمة الدولية للهجرة (IOM)** • السيد ماك ماهون ، المركز المشترك للبحوث التابع للمفوضية الأوروبية، **التحويلات المالية في شمال أفريقيا: المصادر والحجم ووباء كوفيد-19** • البروفيسور رشيد شبيطة، جامعة الحسن الثاني، المغرب، **كوفيد-19 والتحويلات المالية للمغاربة المقيمين في الخارج: أي أثر؟** • مناقشة
12:00–10:30	**الجلسة الثالثة. تعزيز سياسات واستراتيجيات التشغيل المنصف والأخلاقي** **الجزء الأول: توجهات مستجدة** **تيسير الجلسة: السيد جايزون ثيد، أخصائي إقليمي حول موضوع تنقل الأيدي العاملة والتنمية البشرية، المكتب الاقليمي لجنوب أفريقيا ، المنظمة الدولية للهجرة (IOM)** • السيد ديبون المدير العام لشركة أركاين Arkayn & Company - Conseil en Coopération & développement ، **رسم خرائط التوظيف الدولي في المغرب وتوصيات للتحولات النموذجية في هجرة اليد العاملة وحوكمة التنقل** (بحث أجري في إطار برنامج THAMM) • البروفسور محمد قريعة، جامعة تونس، المعهد العالي للتصرف بتونس، عضو وحدة أبحاث (*UAQAP-ISG*)، **دمج هجرة اليد العاملة في الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وتطوير مشروع استراتيجية وطنية للتشغيل في الخارج في تونس** (بحث أجري إطار برنامج THAMM) • الدكتورة سارة صادق، مركز دراسات الهجرة واللاجئين (*CMRS*)، الجامعة الأمريكية في القاهرة، **دراسة تشخيصية عن أطر التشغيل وممارساتها المتعلقة بتشغيل العمالة المصرية في الخارج: نتائج أولية** (بحث أجري في إطار برنامج THAMM) • مناقشة
13:30–12:00	***استراحة الغداء***
16:00–13:30	**الجلسة الثالثة. تعزيز سياسات واستراتيجيات التشغيل المنصف والأخلاقي (تكملة)** **الجزء الثاني: آراء الممارسين** **تيسير الجلسة: السيد محمد بلعربي، مدير برنامج أمام ، منظمة العمل الدولية (OIT)** • **مصر:** ▪ السيدة ا. آمال عبد الموجود، رئيس الإدارة المركزية للعلاقات الخارجية، وزارة القوى العاملة ، مصر – **التحديات التي تواجه تشغيل العمال المصريين المهاجرين في الخارج** ▪ د. السيد تركي، مستشار أول بإتحاد الصناعات المصرية، مصر - **التوظيف العادل والأخلاقي من منظور أصحاب العمل** • **المغرب:** ▪ السيدة سليمة بن سالم، رئيسة قسم التوظيف بالخارج الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) – **تشخيص خدمات التشغيل الدولية والتوجهات الجديدة**

	▪ النقابات المغربية: السيد لحسن الحنصلي الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، السيد ياسين فيراشين، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل • **تونس:** ▪ السيد أحمد المسعودي، مدير عام بمكتب الهجرة واليد العاملة الأجنبية، وزارة التكوين المهني والتشغيل، **التغيرات الاستراتيجية في قوانين هجرة اليد العاملة وإدارتها** • **على الصعيد الاقليمي:** ▪ السيدة نعيمة الحمّامي، منسقة *RSMMS* ، **الشبكة النقابية للهجرة ببلدان المتوسط وبلدان جنوب الصحراء (*RSMMS*)** • مناقشة
16:00	**نهاية اليوم الثاني**

الأربعاء 7 يوليو

اليوم الثالث: الحاجات حسب القطاعات وتنقل المهارات

9:15–9:00	**أبرز نقاط اليوم الثاني (مقطع فيديو)**
11:00–9:15	**الجلسة الرابعة: تلبية الطلب القطاعي المحدد على اليد العاملة والحاجات المتصلة بحماية العمال المهاجرين** **تيسير الجلسة : السيدة كريستيان كوتش، أخصائية في هجرة اليد العمالة ، قسم هجرة اليد العاملة، منظمة العمل الدولية (ILO)** • السيد لوكا كلاين روشكامب ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*OECD*) **أزمة كوفيد-19 والعاملون الرئيسيون: ما الدور الذي يلعبه المهاجرون في منطقتك؟** • السيدة سايتنك كالانتاريان مركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية، **تلبية طلب اليد العاملة في قطاع الزراعة خلال جائحة كوفيد-19** • السيدة كوفمان ، **نتائج "تضافر إجراءات الرعاية" الألمانية 2021، بخصوص الاستعانة بالعاملين المهرة في مجال الرعاية من بلدان أخرى** وزارة الصحة للإتحاد الألماني ، قسم العمال المهرة بالخارج ، الهجرة والاندماج • السيدة ربيكا سميث ، المديرة التنفيذية ، شراكات تنقل اليد العمالة ، **شراكات جديدة** للمستقبل • مناقشة
11:15–11:00	**استراحة**
13:00–11:15	**الجلسة الخامسة: الشراكات العالمية للمهارات** **ميسر الجلسة: السيدة غيرتروي لانو، متخصصة إقليمية في موضوع تنقل اليد العاملة والتنمية البشرية، المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، المكتب الجهوي ببروكسيل** • السيدة جارلابي ، خبيرة التنمية الرأس المال البشري، المؤسسة الأوروبية للتدريب، **تحسين المهارات وصقلها من منظور تعليمي على مدى الحياة يشمل جميع جوانبها** • السيد فاسيلي يوزانين، أخصائي أول ، تسهيل التنقل البشري ، المنظمة الدولية للهجرة (IOM) / المقر الرئيسي، **حول تنقل اليد العاملة والمهارات للتكيف مع جائحة كوفيد- 19 والتعافي منها وفترة ما بعد الجائحة** • السيد علي السرحاني ، الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM) ، **استرجاع الكفاءات إلى المغرب في بيئة تنافسية عالمية** • السيدة لورا شميدث، أخصائية المهارات، مكتب منظمة العمل الدولية (ILO) بالقاهرة ، **المهارات والهجرة من منظور بناء النظام** • مناقشة

13:10–13:00	**استراحة**
14:00–13:10	**كلمات ختامية** **ميسرة الجلسة: السيدة أوريليا سيجاتي، مديرة مشروع THAMM، منظمة العمل الدولية (ILO)** • **خلاصة عامة لأهم نتائج المؤتمر:** البروفيسور إبراهيم عواد، مدير مركز دراسات الهجرة واللاجئين (*CMRS*)، الجامعة الأمريكية في القاهرة • **منسقي THAMM ضمن الشركاء الاجتماعيين:** السيد علي السرحاني، الاتحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM)، السيدة نعيمة الحمّامي الاتحاد العام التونسي للشغل • **الخطوات القادمة والمؤتمر الإقليمي الثاني لبرنامج (*THAMM*)**، السيدة تانيا ديدوفيتش، كبير الاخصائيين الإقليميين لشؤون تنقل اليد العاملة والتنمية البشرية، المنظمة الدولية للهجرة، المكتب الاقليمي بالقاهرة، المنظمة الدولية للهجرة (IOM) **نهاية المؤتمر**

https://www.thammregionalconference.com

برنامج ممول من الاتحاد الأوروبي

THAMM

من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال أفريقيا

بيان صحفي

عقد برنامج THAMM مؤتمره الإقليمي الأول حول آليات تكييف هجرة اليد العاملة مع أزمة كوفيد-19في دول منطقة الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا من 5 إلى 7 يوليو 2021 عبر الانترنت

الرباط، 7 يوليو 2021- بدعم من الاتحاد الأوروبي شاركت منظمة العمل الدولية (ILO) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) في تنظيم مؤتمر إقليمي افتراضي – من 5 إلى 7 يوليو – حول آليات تكييف هجرة اليد العاملة مع أزمة كوفيد-19 في دول منطقة الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا.

وهو أول مؤتمر إقليمي لبرنامج THAMM (من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا).

وكان الهدف من المؤتمر توثيق واستكشاف التغييرات المتصلة بسياسات بالهجرة بعد 18 شهرا من بداية جائحة كوفيد-19.

وخلال المؤتمر، قدم ممثلو الحكومات، والشركاء الاجتماعيون، والجامعيون، من مصر والمغرب وتونس وكذلك من منظمة العمل الدولية (ILO)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وصندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني للطوارئ المخصص لإفريقيا (ETF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وخبراء دوليون أحدث نتائج البحوث وتقاسم خبرات الممارسين التي تم إنتاجها في إطار برنامج THAMM وخارجه. وقد أتاح المؤتمر، الذي عرف 130 مشاركا من شمال إفريقيا وأوروبا، للمشاركين فرصة:

- الوقوف على التوجهات الحالية لهجرة اليد العاملة والتنقل التي لوحظت داخل المنطقتين وبينهما.
- دعم تنفيذ أنشطة البرنامج فيما بين جميع الشركاء المشاركين في برنامج (THAMM) عند منتصف مدة البرنامج:
- إشراك مجموعة من أصحاب المصلحة المعنيين بهجرة اليد العاملة والتنقل للمساعدة على الوصول إلى توافق عملي حول تأسيس مسارات منتظمة بما في ذلك خلال حالات الأزمات.

- الإعداد لمرحلة ما بعد الأزمة بالاستناد إلى الدروس المستخلصة في 2020 و2021.

أبرزت السيدة ميشيل لايتون، رئيسة فرع هجرة اليد العاملة لدى منظمة العمل الدولية، في مقدمتها أن "أزمة كوفيد-19 كشفت إلى أي درجة يعتبر التمسك بمعايير العمل الدولية، كما حددتها منظمة العمل الدولية، أمرا حاسما، ولا سيما بالنسبة للعمال المهاجرين، الذين يشغلون مناصب أساسية في سياقات غالبًا ما تتسم بالهشاشة ". كما أكدت ميشيل لايتون أيضا على أن "منظمة العمل الدولية تعتبر برنامج THAMM برنامجا نموذجيا مبتكرا ستصدر عنه منتجات معرفية غير مسبوقة وأدوات تشغيلية، كما سيمثل وسيلة لضمان استدامة تدخلات منظمة العمل الدولية السابقة والحالية في شمال إفريقيا (كما هو الأمر بالنسبة لبرامج IRAM، AMEM أو FAIR) حول حوكمة الهجرة، والإحصاءات الخاصة بهجرة المهارات واليد العاملة ونظم المعلومات."

وأكدت السيدة هنريك تروتمان، ا لمديرة بالإنابة للإدارة العامة لمفاوضات الجوار والتوسيع DG NEAR، أن الاتحاد الأوروبي يعمل من خلال برنامج THAMM مع الدول الأعضاء ودول شمال إفريقيا على تعزيز المبادرات الملموسة التي تستجيب للأولوية السياسية المتمثلة في الهجرة القانونية. ويدعم برنامج THAMM تنفيذ "الميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء"، الذي يشمل زيادة تعزيز التعاونً في مجال هجرة العمالة الدولية القائمة على الحقوق والمنفعة المتبادلة والمفهوم الجديد لشراكات لجذب الأشخاص الموهوبين.

كما أبرزت السيدة ماغدالينا جاجيلو، رئيسة وحدة بالإنابة في مديرية الهجرة واللجوء، العمل الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي لتطوير شراكات جذب الأشخاص الموهوبين، بناء على الخبرة المكتسبة من المشاريع التجريبية في مجال الهجرة القانونية. وستمكن شراكات جذب الأشخاص الموهوبين، التي تم إعدادها مع البلدان الشريكة، من ملائمة المهارات مع احتياجات سوق العمل الحقيقية وتلبية مصالح البلدان الأصلية وبلدان المقصد، وتلبية مصالح المهاجرين أنفسهم.

وكما قالت مرينا متنكي، رئيسة تنقل العمالة والتنمية البشرية في المنظمة الدولية للهجرة، "ساعد هذا المؤتمر الإقليمي الأول على الوقوف على المنظومة الحالية لتنقل اليد العاملة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. كما أبرز مرة أخرى الحاجة إلى مقاربة التحديات – سواء كانت تهم المنظومة بكاملها أو نتجت عن الجائحة – على مستوى الحكومة بكاملها والمجتمع بأسره. وقد بدأت الحكومات والشركاء على ضفتي البحر الأبيض المتوسط في بناء شراكات جديدة تستند إلى إدارة هجرة المهارات لما فيه مصلحة الطرفين – دول المنشأ ودول المقصد. ومن شأن ذلك أن يمكن من تجاوز الآثار السلبية المباشرة للأزمة، ويتيح كذلك إعداد قاعدة لإقامة أساس صلب للتنقل في المستقبل في المنطقة، وبطريقة آمنة ومنتظمة وموجهة نحو التنمية."

ويقترح برنامج THAMM "من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال أفريقيا"، اعتماد مقاربة شاملة لهجرة اليد العاملة، على مستوى كل من الأبعاد الفنية (أطر الحوكمة، والاعتراف بالمهارات والتأهيل، والبيانات الإحصائية وأنظمة المعلومات) والمستفيدين النهائيين (دمج اليد العاملة الأجنبية في أسواق العمل وتوفير المساعدة لليد العاملة الوطنية الباحثة عن عمل في الخارج). ويُعتبر برنامج THAMM "من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال أفريقيا، برنامج تعاون دولي تنفذه منظمة العمل الدولية (ILO) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) والوكالة البلجيكية للتعاون الإنمائي (ENABEL)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ). ويتشارك في تمويل هذا البرنامج، في إطار نافذة شمال إفريقيا التابعة "للصّندوق الائتماني الأوروبي للطّوارئ لدعم تحقيق الاستقرار

والتصدي للأسباب الجذرية للهجرات غير النظامية والنازحين في إفريقيا"(EUTF)، كل من الاتحاد الأوروبي والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ). والبلدان الشريكة هي مصر والمغرب وتونس.

ويُنفذ هذا المؤتمر الإقليمي من خلال مكون منظمة العمل الدولية/المنظمة الدولية للهجرة بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

تجدون رفقة هذا البيان جدول الأعمال والمذكرة المفاهيمية.

لمزيد من المعلومات حول برنامج THAMM والشراكة، المرجو الاتصال ب:

السيدة تانيا ديدوفيتش، tdedovic@iom.org

السيدة أوريليا سيغاتي، segatti@ilo.org

ممول من طرف الإتحاد الأوروبي

المؤتمر الإقليمي الأول

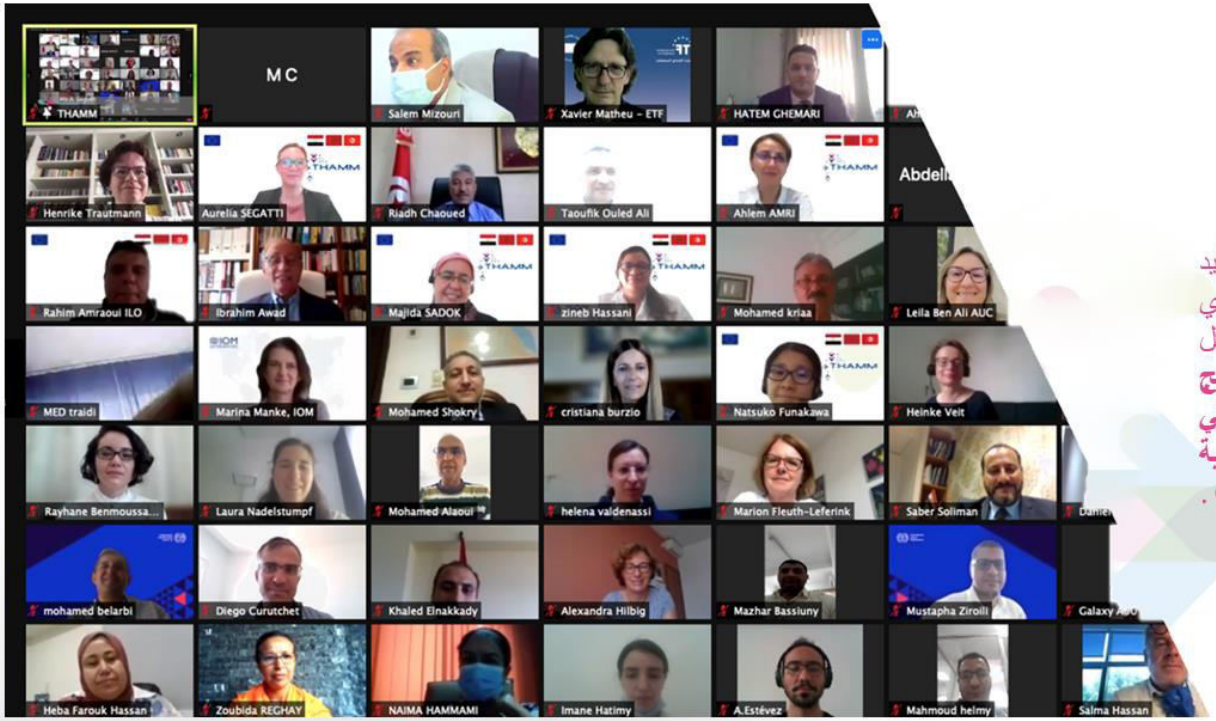

عقد **البرنامج النموذجي THAMM** (من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال إفريقيا)، الممول من طرف الاتحاد الأوروبي، والذي يُنفذ في مصر والمغرب وتونس، مؤتمره الإقليمي الأول، والذي تنظمه بشكل مشترك منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة .وركز **مؤتمر برنامج THAMM** الأول على"" :**آليات تكييف هجرة اليد العاملة لأزمة كوفيد-19 في دول منطقة الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا: التوجهات الاستراتيجية والعملية والدروس المستخلصة وتبادل التجارب"**، وسيتم إجراؤه بشكل كامل **عبر الإنترنت** .
وقد حضر المؤتمر أكثر من 140مشاركا من شمال إفريقيا وأوروبا وخارجهما.

5 و6 و7 يوليو 2021، افتراضي عبر الانترنت

THAMM

من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة وتنقل العمال في شمال أفريقيا

يتم تنفيذ هذا النشاط من البرنامج من طرف
منظمة العمل الدولية (ILO) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)

منظمة العمل الدولية
IOM وكالة الأمم المتحدة للهجرة

THAMM

من أجل مقاربة شاملة لحوكمة هجرة اليد العاملة
وتنقل العمال في شمال أفريقيا